الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المعهد العالي لإدارة الأعمال "**HIBA** "

ماجستير في إدارة الأعمال "الإدارة التنفيذية" – اختصاص إدارة مالية

دراسة تحليلية للديون المتعثرة ومدى انعكاسها على الأداء المصرفي- دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية السورية

An analytical study of bad debts and their impact on banking performance - an analytical study on Syrian Islamic banks

إعداد الطالبة:

نور مأمون الحلبي

إشراف الدكتور:

راغب الغصين

العام الدراسي: 2020 -2021

الإهداء

إلى من كان مولده نورا للبشرية,إلى المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من وهبتني الحياة ووضعتني على طريقها ورعتني حتى صرت كبيرة أمي الغالية

إلى صاحب القلب الطيب والسند: أبي الغالي

الى توأمي و حبيبتي اختي لبنى

إلى مقلتي: أختي الحبيبة عبير

إلى جميع أساتذتي وآنساتي الكرام الذين أناروا لي الطريق الصحيح ولم يتوانوا في مد يد العون إلي

إلى أصدقائي الذين أحببتهم وأحبوني ووقفوا بجانبي خطوة بخطوة

الى اخي وصديقي والسند الدائم الى مصطفى قاعود

اهدي لكم بحثي بعنوان:

دراسة تحليلية للديون المتعثرة ومدى انعكاسها على الأداء المصرفي- دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية السورية

الشكر

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة على بحثي هذا إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من كانت له فيها مساهمة ولو بسيطة في مساعدتي وأخص بالشكر الدكتور راغب الغصين المشرف على هذه الرسالة والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في الإشراف على البحث من خلال توجيهاته وإرشاداته جعلها الله في ميزان أعماله.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر لوالدي اللذين قدما لي يد العون وسهرا على تربيتي و تعليمي منذ الصغر، وأتوجه بالشكر لكل أصدقائي الذين لم يتوانوا لحظة في تقديم يد العون مهما كان نوعها.

كما يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة والدكاترة الذين كان لهم الفضل تدريبي خلال رحلة ماجستير إدارة الأعمال، وأخيراً أتقدم بالشكر لإدارة الجامعة التي كان لها الدور الأكبر بتقديم التسهلات والخدمات للطلبة ككل.

الملخص

تتناول الدراسة الحديث عن مشكلة الديون المتعثرة و تاثيراتها على المصارف الاسلامية و أداءها، حيث تعتبر هذه المشكلة من المشاكل الرئيسية التي تواجه المصارف بجميع الدول سواء المتقدمة أو النامية، و لما تخلفه من تداعيات و مشاكل على مجال الائتمان المصرفي، حيث أن تأثيراتها ليست فقط على المصارف الاسلامية بل تتعداه لتؤثر على بقية وحدات القطاع المصرفي و النظام الاقتصادي ككل. حيث أنه تم طرح سؤال رئيسي حول أثر الديون المتعثرة على ربحية القطاع المصرفي الاسلامي "العائد على الأصول، العائد على الملكية، صافي الربح" مع تحديد الفترة الزمنية المدروسة لتكون بين عامي 2012 و 2020 لما لهذه الفترة من أهمية تتمثل ببداية الأزمة السورية و مراحل تطورها و تغيراتها خلال السنوات الماضية وصولاً إلى عام 2020، و لتحقيق الغاية المطلوبة من الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و جمع بيانات للفترة الزمنية المدروسة لجميع المصارف الاسلامية الموجودة في سورية و تحليل البيانات الخاصة بمؤشرات الديون المتعثرة من ربحية و تحليلها.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص بعدم وجود تأثير معنوي على كل من البيانات المدروسة من إجمالي التسهيلات إلى (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية و نسبة الديون داخل و خارج المركز المالي الموحد)، و خلصت إلى وضع عدد من التوصيات بهدف التقليل من مشاكل الديون المتعثرة و تأثيراتها تتمثل بوضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تنظم العملية الائتمانية,تقديم القروض بالاعتماد على الضمانات والقدرة الائتمانية ، و تقييم الالتزام من قبل العملاء بأعمالهم من أجل ضمان انتظام حصولهم على دخلهم، تقييم إمكانية الانتقال إلى ضامن آخرمن أجل تسوية وتحويل المخاطر للعميل المتعثر، و دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد منحها القروض والقيام بالدراسات المالية اللازمة لمنح العميل التسهيلات الائتمانية.

Abstract

This Study talk about bad debts problem and their effects on Islamic banks and their performance,

, as this problem is considered one of the main problems facing banks in all countries, either developed neither developing countries, and their affects and issues on the banking credit field.

, as those effects are not only on Islamic banks even exceed it to affect the rest of the banking sector units and economic system as a whole. Whereas, this study talk about main question about the impact of bad debts on the profitability of the Islamic banking sector, "return on assets, return on equity, net profit" with determining the time period studied to be between 2012 and 2020, as this period has importance represented in the beginning of the Syrian crisis, development stages and its changes during the past years up to 2020, in order to achieve the desired goal of the study, as the descriptive analytical approach was used, data was collected for the studied time period for all Islamic banks located in Syria, and analyze all data related to bad debts indicators like profitability. The study concluded with a set of results summarized in the absence of a significant effect on each of the studied data from the total facilities to (return on assets, return on equity and debt ratio inside and outside the consolidated financial position), and concluded by putting a number of recommendations in order to reduce the Problems of bad debts and their effects are represented in setting a set of standards and rules that regulate the credit process, providing loans based on guarantees and credit capacity, and evaluating the commitment of clients to their work in order to ensure the regularity of their income, evaluating the possibility of moving to another guarantor in order to settle and transfer risks to the client The defaulter, studying the economic feasibility of the projects to be granted loans and carrying out the necessary financial studies to grant the client credit facilities.

فهرس المحتويات

القسم النظري..... 6
مقدمة: 6
مشكلة الدارسة..... 7
فرضيات البحث:..... 7
الفرضية الرئيسية الاولى:..... 7
الفرضية الرئيسية الثانية:..... 7
الفرضية الرئيسية الثالثة:..... 8
أهمية و اهداف الدارسة:..... 8
منهج الدراسة:..... 9
صعوبات الدراسة..... 9
هيكل الدراسة..... 9
مصطلحات الدراسة:..... 10
المبحث الأول ماهية الديون المصرفية:..... 12
المطلب الأول: مفهوم الديون المصرفية وأنواعها:..... 12
المطلب الثاني: أهمية الديون المصرفية والسياسات الرئيسية للإقراض 14
المطلب الثالث: إجراءات منح الديون المصرفية ومعاييرها. 17
المبحث الثاني ماهية الديون المتعثرة 20
المطلب الأول: مفهوم الديون المتعثرة وأنواعها 20
المطلب الثاني مراحل الديون المتعثرة وأثارها: 26
المطلب الثالث: مؤشرات وأسباب الديون المتعثرة 31
المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة. 36
المطلب الأول: المعالجة المصرفية للديون المتعثرة..... 36
المطلب الثاني: استراتيجيات التعامل مع الديون المتعثرة. 40
خلاصة الجزء الأول من قسم النظري: 42
القسم العملي 42
المبحث الأول: لمحة عامة عن المصارف الإسلامية السورية عينة هذه الدراسة:..... 43
أولاً بنك الشام: 43
ثانياً بنك سورية الدولي الإسلامي:..... 43
ثالثاً بنك البركة سورية:..... 44
المبحث الثاني: أُسس إعداد البيانات المالية 45
التغييرات في المعايير المُحاسبية:..... 45
توضيح لمصرف سورية المركزي 46

المبحث الثالث: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات 48
ثانياً: اختبار الفرضيات 54
النتائج : 63
التوصيات : 63
التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية أسبابها و العوامل المؤثرة فيها 63
المراجع: 64
الملاحق: 87

فهرس الأشكال:

الشكل 2 إجراءات منح القرض المصرفي 17
الشكل 3 نموذج الائتمان المعروف ب C.S5 19
الشكل 4 أسس تصنيف الديون المتعثرة 21
الشكل 5 أسباب تعثر الديون 34
الشكل 6 مؤشر صافي الايرادات التشغيلية للمصارف الاسلامية 50
الشكل 7 مؤشر اجمالي الأصول للمصارف الاسلامية 51
الشكل 8 مؤشر اجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية 52
الشكل 9 مؤشر إجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية 54

فهرس الجداول:

جدول1 صافي الايرادات التشغيلية للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2012- 2020 49
جدول2 الدراسة الوصفية لصافي الايرادات للمصارف الاسلامية المدروسة 49
جدول3 اجمالي الموجودات للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة لابين 2012-2020 50
جدول4 الدراسة الوصفية لإجمالي الموجودات للمصارف الاسلامية المدروسة 50
جدول 5 إجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2012 – 2020 51
جدول 6 الدراسة الوصفية لإجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية المدروسة 52
جدول7 إجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2014 – 2020 53
جدول 8 الدراسة الوصفية لإجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية المدروسة 53

القسم النظري

مقدمة:

تعتبر المصارف الوسيط بين وحدات الفائض والعجز حيث تقدم الكثير من الخدمات المالية والمصرفية الى وحدات الطلب او العجز في جميع المجتمعات وتمد ذراعيها على جميع القطاعات لشتى اختلافاتها؛ إذ انها تعتبر حلقة الوصل بين التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد وانعكاساً أنظمته الاقتصادية والمالية باعتبارها عماد الاقتصاد ومحوره، ولا تتقدم الدول او تتطور بدون نظام مصرفي سليم ومعافى وخال من المعوقات.

يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز المصرفي له روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها والتي تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية)

لا تكاد تخلو المصارف من حالات التعثر للديون الممنوحة للأفراد والمؤسسات، فقد شغلت الديون المتعثرة العديد من الاقتصاديين والمفكرين والماليين المصرفيين حيث أصبحت تشكل جدالا ونقاشاً فكرياً في العمل المصرفي ، لما لها من أبعاد متعددة على السياسات الائتمانية في القطاعات المصرفية، وبالتالي أصبحت تقف حائلا أماميا في تحقيق العوائد المثلى أو توسيع حصتها السوقية [3]

تواجه المصارف صعوبات من قصور الدراسة الائتمانية للديون الممنوحة إذ يتم تجاهل المعايير والأسس الفنية والقواعد التي يجب أن تتحكم في منح الائتمان وهذا يؤدي بدوره الى حدوث ائتمان غير جيد يتحول بمرور الوقت الى قرض متعثر، فتواجه البنوك مشكلة تعثر الديون، وزاد اتساع هذه الظاهرة بسبب جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحكم في السوق المالي و النقدي والى بعض الأسباب الخاصة بالجهة المقرضة والجهة المقترضة اوكفاءة الإدارة، فارتفاع الديون المتعثرة دليل على انخفاض وقد تؤدي الديون المتعثرة إلى زيادة خسائر المصرف وأحياناً إلى إفلاسه، لذلك كثيراً ما تقع المصارف ضحية أخطائها.

تعتبر الديون المتعثرة من أحد أكبر القضايا التي تواجه اقتصادات الدول والحكومات، فتعرض البنوك لمشاكل حقيقة في مجال الائتمان من شأنها زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي، حيث تؤثر نسب الديون المتعثرة العالية بصورة مباشرة على أداء وأعمال البنوك، وتحد من قدرتها على الإقراض وممارس دورها في عملية على الاقتصاد ككل

مشكلة الدارسة

تعتبر مشكلة الديون المتعثرة التي تسمى كذلك بالديون غير العامة من المشاكل الرئيسة التي تواجه المصارف في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث إن تعرض المصارف لمشاكل حقيقية في مجال الائتمان من شأنه زعزعة الثقة بالقطاع المصرفي جميعا لأن الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل لا تنحصر في إطار المصارف المتعثرة وحدها وانما تتعداها لتصيب بقية وحدات القطاع المصرفي في الدولة والنظام الاقتصادي كله. وتتفاوت حدة هذه المشكلة من وقت إلى آخر ومن مصرف إلى آخر ضمن الدولة الواحدة، وكذلك تتفاوت حدة هذه المشكلة من وقت إلى آخر سواء على مستوى المصرف الواحد أم على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام ، وتكمن مشكلة الدارسة في أن الديون المتعثرة تشكل عائقاً وتحدياً امام المصارف في تحقيق أهدافها الاقتصادية ، لذا جاءت هذه الدارسة للتعرف على أثر الديون المتعثرة عمى القطاع
المصرفي. وتتحدد مشكلة الدارسة الحالية بالإجابة عن التساؤل التالي:

هل هناك أثر للديون المتعثرة على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي السوري(العائد على الأصول, العائد على الملكية. صافي الربح) للفترة : 2012 الى 2020

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الاولى:

يوجد تأثير معنوي للديون الداخلية المتعثرة في ربحية المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

ويتفرع منها فرضيتان هما :

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز/اجمالي التمويلات في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد تأثير معنوي للديون الخارجية المتعثرة في ربحية المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

ويتفرع منها فرضيتان هما :

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

يوجد تأثير معنوي للديون المتعثرة في ربحية المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

ويتفرع منها فرضيتان هما :

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

أهمية و اهداف الدارسة:

تنبع اهمية الدارسة من أهمية موضوع التعامل مع الديون المتعثرة وادارتها، والتأكد من سلامة الاجراءات المتبعة في منح الديون والتأكد من حالة العميل وقدرته على سداد القرض والزمن اللازم لذلك في ضوء معلومات واضحة ودقيقة عن العميل، إذ ان الديون المتعثرة وسبل ادارتها ومعالجة اسبابها من أكثر المواضيع المصرفية تعقيداً وحساسية، حيث يعتمد نجاح المصرف في إدارة الديون المتعثرة على قدرة القائمين على هذا النشاط ومدى توفر الخبرة والحدس الائتماني لديهم وقدرتهم على التعامل مع كل حالة وفق خصوصيتيها ، تعتبر عملية متابعة القرض والمقترض من أهم العمليات التي يجب على المصارف مراعاتها وتطبيقها، حيث تعطي المصارف هذه العملية الاهتمام الكافي من خلال متابعة العميل في تسديد أقساطه بمواعيدها ، وقد تعددت واختلفت طرق معالجتها تبعاً لاختلاف وتباين الظروف الخاصة بالمصرف أو المقترض. وتبرز اهمية الدارسة الحالية في الكشف عن الآثار المترتبة عن الديون المتعثرة على منح الائتمان و على التأثيرعلى ربحية القطاع المصرفي.

أما عن أهداف الدراسة، فهي تتمثل في:

- ✓ المعرفة الجيدة للديون المتعثرة من خلال توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بهذا المصطلح؛
- ✓ التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تزايد ظاهرة الديون المتعثرة، وتحديد الأسباب الرئيسية وراء حدوثها؛
- ✓ تحديد الإجراءات اللازمة للحد من انتشار هذه الظاهرة على مستوى البنوك الاسلامية
- ✓ توصيف العلاقة بين الديون المتعثرة وربحية المصارف الاسلامية؛
- ✓ تقديم المساهمة العلمية المناسبة من خلال جملة من الاقتراحات والتوصيات.

منهج الدراسة:

من اجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدت الدراسة عل المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الموافق لدراسة النظري الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالديون المتعثرة والربحية ومؤشراتهما والدراسات السابقة ومن ثم تحليل البيانات.

صعوبات الدراسة.

من أهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء انجاز هذه الدراسة، ما يتعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.

هيكل الدراسة.

لانجاز الدراسة في الحدود المرسومة زمنيا ومكانيا، سيتم تقسيمها إلى فصلين وفقا لما يلي:

سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالديون والديون المتعثرة.

ومن خلال الفصل الثاني سيتم تحليل بيانات المصارف الإسلامية السورية ومقارنتها بفترة بداية الازمة السورية ومن خلال الازمة وما بعد الازمة من 2012 الى 2020

تمهيد:

يعد التمويل عن طريق الديون عنصراً اساسياً لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية, فبدون المال و الوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأسمال نقدي الى رأس مال منتج و بالتالي التمويل عن طريق الديون يرتبط بالبنوك التي تعتبر المحرك الاقتصادي لأي دولة ولكن هذا التمويل لابد أن تحكمه سياسة معينة تسمى سياسة الإقراض التي تقوم بدراسة مختلق الجوانب المتعلقة بالقرض , وهذه الديون بدورها معرضة لمخاطر عديدة كتعثرها مثلاً التي تؤدي بها الى فقدان الثقة في القطاع البنكي بأكمله.

وبتالي فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية الديون المصرفية،

المبحث الثاني: ماهية الديون المتعثرة

المبحث الثالث: آليات و استراتيجيات معالجة الديون المتعثرة

مصطلحات الدراسة:

الديون المتعثرة: هو القرض الذي تتعرض اتفاقيات دفعه بين البنك والمقترض إلى مخالفات أساسية، ينتج عنها عدم المقدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول أن هناك احتمالات خسارة واضحة للبنك [1]

الربحية: هدف أساسي لجميع المنشآت، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة، وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة، والربحية أيضا هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها.

الائتمان: هو تزويد طرف من قبل طرف آخر, حيث يكون الطرف الآخر غير قادر في الوقت الحاضر على تعويض قيمة تلك المستلزمات للطرف الثاني , و انما يتم التعويض في وقت لاحق متفق عليه [3].

الائتمان عن طريق المصارف : هو عقد اقراض مال أو منح تسهيلات(تمويل اصول وبضائع و غيرها) يتم بين طرفين احدهما المصرف والطرف الاخر يسمى العميل المقترض وينتج عن هذا العقد هامش ربح للمصرف(فائدة، عائد على الاستثمار) أو (عائد مرابحة أو استصناع أو عمولة في المصارف الاسلامية) مقابل تسديد هذا المبلغ الذي تم منحه للعميل على فترات زمنية متعددة متفق عليها حسب بنود العقد.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تاجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح

الديون المعاد جدولتها:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير عاملة وُأخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير العاملة بموجب جدولة أصولية

تصنيف الائتمان:

يختلف تصنيف الائتمان باختلاف الغرض من الائتمان والطرائق المتعددة في سداد قيمته. لكن يمكننا بشكل عام يصنيف الائتمان الى الائتمان الخاص والائتمان العام, الشكل التالي يوضح وبشكل موجز هذه الأنواع المختلفة للائتمان:

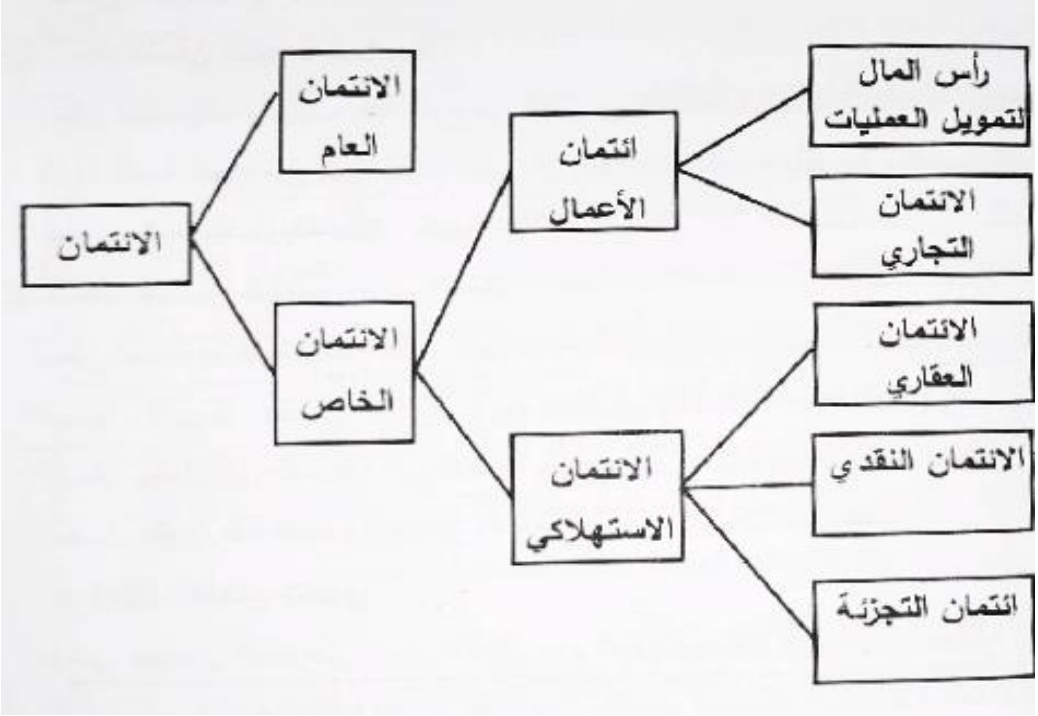

الشكل 1 التصنيفات المختلفة للائتمان

المبحث الأول ماهية الديون المصرفية:

الديون المصرفية هي الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف الاسلامية وعمليات الإقراض، وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها، ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح الديون بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الديون المصرفية وأنواعها:

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الديون المصرفية وأنواعها وهي كالتالي:

اولا: مفهوم الديون المصرفية.

تعرف الديون المصرفية بأنها "تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقرض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات."

كما تعرف الديون بأنها "أساس النشاط البنكي، فهي تجارته وموضوع عمله، فهو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت نفسه، تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تغطي عمليتين أساسيتين الفارق الزمني والخطر" **كما تعرف الديون** بأنها "تأجير لرأس المال أو لقوة شرائية اعتماد على الثقة التي يستحقها محل تجاري أو عميل معين لما يتضمنه الائتمان من مخاطرة كبيرة، حيث ينبغي على المقرض أن يستثمر رأس المال المقترض حتى يتمكن من رده بالإضافة إلى الفائدة المستحقة عليه

ومما تقدم من تعاريف يمكن الخروج بتعريف شامل للديون المصرفية هي "أفعال الثقة بين الأفراد ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما المصرف بمنح الأموال إلى شخص آخر بضمانات وذلك مقابل ثمن أو تعويض وهو الفائدة.

ثانيا: أنواع الديون المصرفية

تختلف الديون على حسب أجالها، وتبعا للمقترضين، والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة، وبالتالي تقسم الديون تبعا لذلك، مما يسهل على البنك تتبع نشاطه وبمعرفة الأنشطة التي ددت إلى تقدمه أو تأخره، وفيما يلي أنواع الديون المصرفية من خال تلك المعايير: [4]

الديون بحسب آجالها:

وتقسم الديون المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

ديون قصيرة الاجل:

ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط الاسلامي للمنشآت.

ديون متوسطة الاجل:

وتمتد أجالها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة.

ديون طويلة الاجل:

وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان وبناء المصانع.

الديون بحسب الاغراض:

وتقسم الديون طبقا لهذا المعيار إلى:

ديون استهلاكية: ويستخدم في الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي، أو دفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته، وتقدم ضمانات مقابلها مثل تحويل الموظف لراتبه إلى البنك، ضمان شخص آخر، رهن عقاري.

الديون الإنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء معدات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن هذه الديون ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع

الديون الاسلامية: وهي تلك الديون الممنوحة أجال قصيرة إلى المزارعين والمنتجين، والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والاسلامية، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من الديون، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد، ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.

الديون الاستثمارية: تمنح الديون الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وتمنح الديون الاستثمارية في شكل ديون مستحقة عند الطلب أو لأجل سماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.

الديون بحسب الضمان:

وتقسم الديون طبقا لهذا المعيار إلى:

ديون مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تقسم إلى:

- ديون بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل
- ديون بضمان عيني: وقد تكون ديون بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض،
- أو ديون بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول.

ديون غير مضمونة: ويكتفي بها بوعد المقترض بالدفع، ولا يقدم أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، ويمنح هذا النوع من القرض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

المطلب الثاني: أهمية الديون المصرفية والسياسات الرئيسية للإقراض

اولا: أهمية الديون المصرفية.

تعتبر الديون المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك الاسلامية الديون عناية خاصة لما تمثله من نسبة كبيرة من أموالها العاملة. ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة الديون في ميزانيات البنوك الاسلامية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها، كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم وفر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء .

وتعد الديون المصرفية التي تعطيها البنوك الاسلامية من العوامل الهامة لعملية خلق النقود والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، وتلعب الديون دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة

والزراعة والتجارة والخدمات: فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العملاء اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة.

كما تساعد الديون الوسطاء- تجار الجملة والتجزئة-في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم الديون في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ,ويعني ذلك أن منح الديون يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل الديون على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

ثانيا السياسات الرئيسية للإقراض:

إن ضخامة حجم الاستثمار في الديون، وصعوبة التخلص منها في تاريخ الاستحقاق، والاتجاه نحو تقديم ديون طويلة الآجل تظل أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها، يقتضي ضرورة وضع سياسات مكتوبة للإقراض تتضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوي عليها قرار الإقراض.

وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للإقراض بمسائل عامة مثل حجم الأموال المتاحة للإقراض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة الديون، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الإقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة الديون، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات القرض، وفيما يلي نتناول السياسات المتعلقة بكل من هذه المسائل:

- ✓ حجم الأموال المتاحة للإقراض:

عادة ما تنص سياسات الإقراض على ألا تزيد القيمة الكلية للديون عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، التي تتمثل أساسا في الودائع والديون وراس المال، وتتوقف النسبة المقررة إلى حد كبير على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك، على أن يلاحظ في هذا الصدد انه على الرغم من تصنيف الودائع الجارية على أنها ودائع تحت الطلب أي يمكن سحبها في أي وقت، فإن هناك جزء كبير من هذه الودائع يتصف بقدر كبير من الثبات والاستقرار شانه في ذلك شان الودائع لأجل وودائع التوفير.

- ✓ تشكيلة الديون:

يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض في المخاطر، دون أن يترك ذلك أثرا عكسيا على العائد، وفي هذا الصدد توجد العديد من استراتيجيات التنويع، فعلى سبيل المثال التنويع وفق تاريخ الاستحقاق حيث توجد الديون قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل، والتنويع وفق قطاعات النشاط حيث توجد الديون التي تتوجه إلى القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات، والتنويع على أساس نشاط العميل داخل كل قطاع

- ✓ مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البحث في طلبات الاقتراض، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث ديون روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري

- ✓ شروط الإقراض:

ينبغي أن تنص السياسية الإقراضية على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في الديون خاصة الحالات التي تفوق فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه، والذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية من ر أس مال البنك، كذلك ينبغي أن تنص السياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق الديون التي يقدمها البنك

- ✓ متابعة الديون:

كذلك قد تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة الديون التي يتم تقديمها، لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة أو على الإطلاق.

- ✓ ملفات القرض:

قد تنص سياسات الإقراض على تخصيص ملف لكل قرض يتضمن طلب الاقتراض، والقوائم المالية لسنة الحالية وعن سنوات سابقة وأي تقدير حصل عليها البنك من الغير بشأن العميل، وينبغي كذلك أن يتضمن الملف كذلك تسجيل تاريخي عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك، والأرباح التي

حققها البنك من الديون التي سبق للعميل الحصول عليها، وملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك.

المطلب الثالث: إجراءات منح الديون المصرفية ومعاييرها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى إجراءات منح الديون ومعاييرها وهي كالاني:

أولا: إجراءات منح الديون المصرفية:

يتم تحديد إجراءات منح الديون كتابة لكي تكون بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم الديون إلى خطوات محددة لعملية الإقراض كما هي مبينة في الشكل التالي:

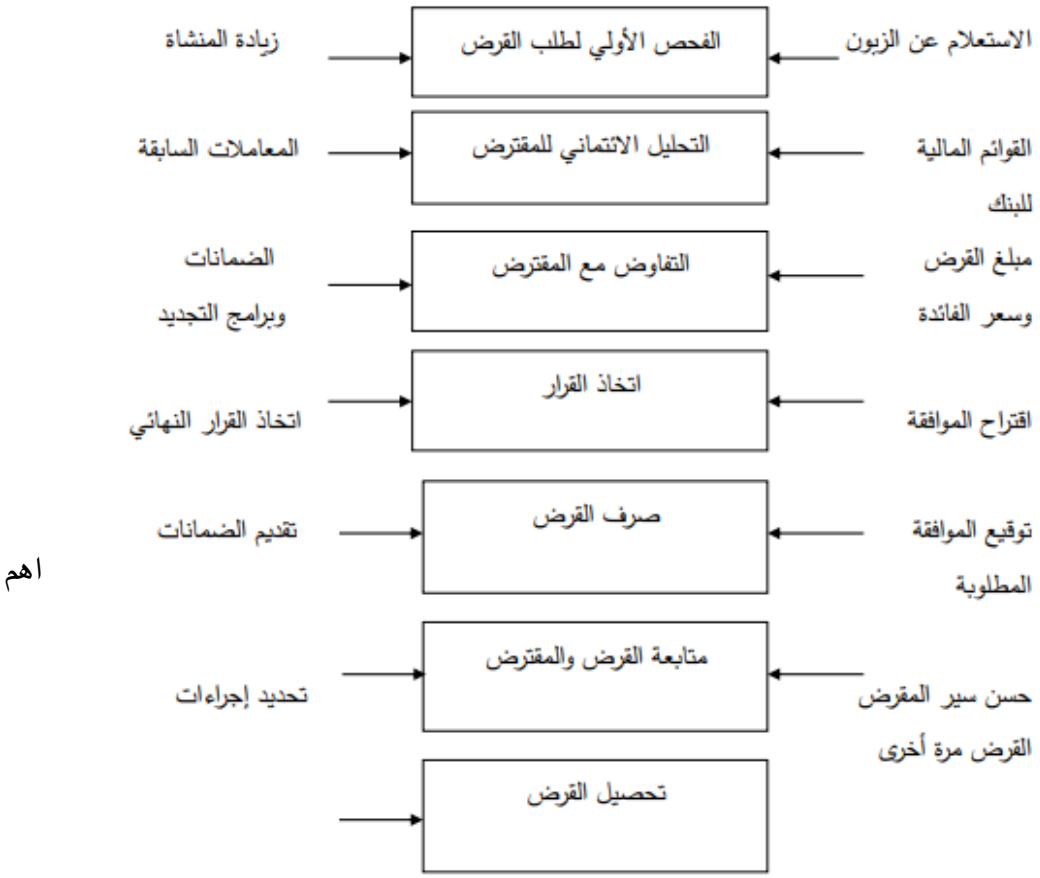

الشكل 1 إجراءات منح القرض المصرفي

اهم

الإجراءات هي

دراسة طلبات الاقتراض: يقوم الزبون بتعبئة طلب الاقتراض وفق لنموذج معد من قبل المصرف ثم يدرس الطلب من حيث غرض القرض ومدته وجدول السداد وقد يتطلب الأمر مقابلة صاحب الطلب شخصيا.

- ✓ **تحليل المركز الائتماني لزبون**: من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات تصل إلى ثلاث سنوات وتحليل بعض النسب المالية مثل نسبة السيولة والربحية والمديونية.
- ✓ **الاستفسار عن مقدم الطلب**: بمعنى الاستفسار عن السمعة الاسلامية لمقدم طلب الاقتراض، إما من خلال قسم خاص بالمصرف أو من خلال المعلومات المنشورة أو حتى من خلال لبنك المركزي أو المصارف الأخرى.

التفاوض مع المصرف: على شروط العقد التي تتضمن تحديد مبلغ القرض، طريقة السداد والضمانات التي يحتاج إليها المصرف والعمولات وسعر الفائدة.

- ✓ **طلب تقديم ضمانات من الزبون ثم توقيع العقد (وثيقة القرض):** يقوم الزبون بتقديم المستندات التي تثبت ملكية الضمانات ووثائق التأمين على الموجودات المقدمة كضمانات فإذا اتفق الطرفان يوقعان العقد.
- ✓ **صرف قيمة القرض**: وضع قيمة القرض حسب الاتفاق تحت تصرف الزبون مع تحديد الرصيد المعوض
- ✓ **متابعة سداد القرض**: للتأكد من قدرة المقترض على السداد بالوقت المناسب.

ثانيا: معايير منح الديون المصرفية

تقتضي سياسات الإقراض قيام المقترض المحتمل بتقديم طلب الاقتراض يتضمن قيمة القرض والسبب الذي يدعوه إلى الاقتراض، والديون التي سبق له الحصول عليها، وبالإضافة إلى تلك المعلومات: الشخصية، القدر ة، ر أس المال، الضمان

نموذج الائتمان المعروف ب 5C.S

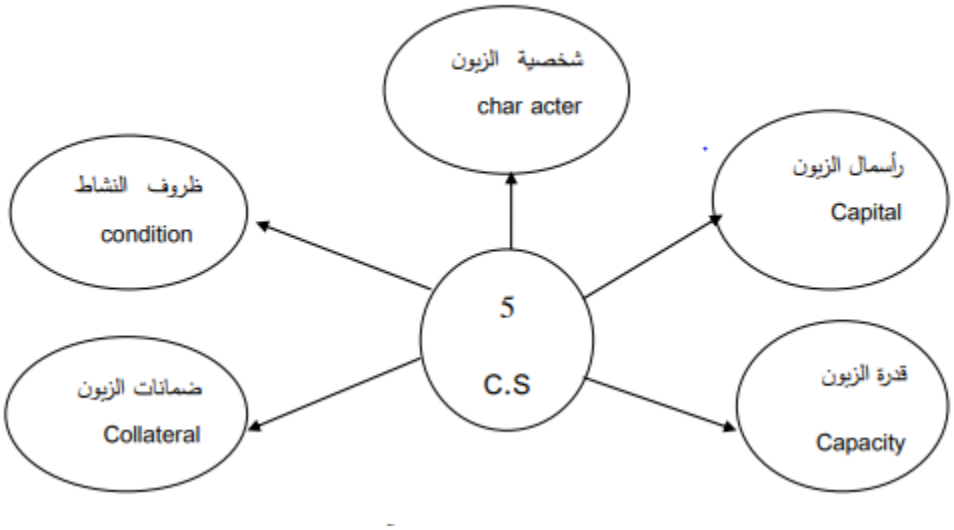

الشكل 2 نموذج الائتمان المعروف ب C.S5

- ✓ **الشخصية**: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وبالتالي فان أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، كلما كان ملتزما وحريصا على الوفاء بالتزاماته
- ✓ **القدرة:** ويقصد بها قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات و العمولات، وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي وتعاملاته البنكية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى
- ✓ **رأس المال**: يعتبر ر أس المال هو ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.
- ✓ **الضمان**: يقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض، و لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حالة عدم قدرة العميل على السداد.
- ✓ الظروف المحيطة: يحاول المصرف معرفة مدى تأثير الظروف العامة و الخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط او المشروع المطلوب تمويله, تؤثر الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتشمل (المناخ الاقتصادي العام, وكذلك الاطار

التشريعي و القانوني الذي تعمل المنشاة في اطاره) اما الظروف الخاصة فهي ترتبط بمشروع دون سواه.

المبحث الثاني ماهية الديون المتعثرة

تعتبر الديون المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك، إذ أنها تعرض البنوك إلى مشاكل ائتمانية، من شأنها أن تعرض البنك إلى فقدان ثقة عملائه لذا وجب الاهتمام بهذه الظاهرة وتحديد مفهومها بشكل دقيق لتحديد كيفية مواجهتها في المستقبل

المطلب الأول: مفهوم الديون المتعثرة وأنواعها

أولاً: مفهوم الديون المتعثرة

تختلف تسمية الديون المتعثرة من بنك إلى أخر فهي تسمى الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون المشكوك في تحصيلها، وأي كانت التسمية التي تطلق عليها **فيمكن تعريفها كما يلي**:

تعرف الديون المتعثرة بأنها "نشوء أزمة سيولة في البنك بسب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات واجمالي الموجودات المصرفية، ويؤدي التعثر إلى تآكل رأس مال المصرف [1]

كما تعرف الديون المتعثرة بأنها "إخفاق العميل في سداد التزاماته في ميعادها المحدد سواء كان ذلك مقبول أو غير مقبول، أو كان بسب مماطلة العميل أو أمور خارجية عن إرادته [2]

وتعرف أيضا بأنها "الديون التي لا تدر عائدا، أي الديون التي لا يتم إضافة عوائدها إلى إيرادات البنك، وإنما توضع في حساب مستقل بعد دراسة وتحليل القرض ومقوماته وإمكانية المشروع واعتباره قرضا غير منتظما وتكوين مخصصات واحتياطيات له. [3]

1

والقرض المشكوك في تحصيله أو القرض المتعثر هو "القرض الذي يقدر البنك إسناده إلى المركز المالي للعميل، وضمانات القرض و إمكانية سداده، و أنه على درجة من الخطورة يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة، مع احتمال استهلاكها كلها أو بعضها"[1]

---

1. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن 2012 ص269
2. صادق راشد الشمري، مداخلة بعنوان الديون المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات 3 فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ود ورها في الحد من الديون المتعثرة-

تعرف أيضا بأنها "تلك **الديون غير العاملة** والتي إذا أهملت أو لم تعالج أسبابها فإنها تنخفض في تصنيفها إلى **ديون مشكوك في تحصيلها** وذا استمر إهمالها أو عدم معالجتها فإنها تصبح ديون **رديئة وهالكة أو معدومة**"[2]

ومما تقدم من التعاريف يمكن الخروج بتعريف شامل للديون المتعثرة بأنها "تلك الديون التي حان موعد استحقاقها ولم يسدد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه"

ثانياً: أنواع الديون المتعثرة

للديون المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس كما هو موضح في الشكل:[3]

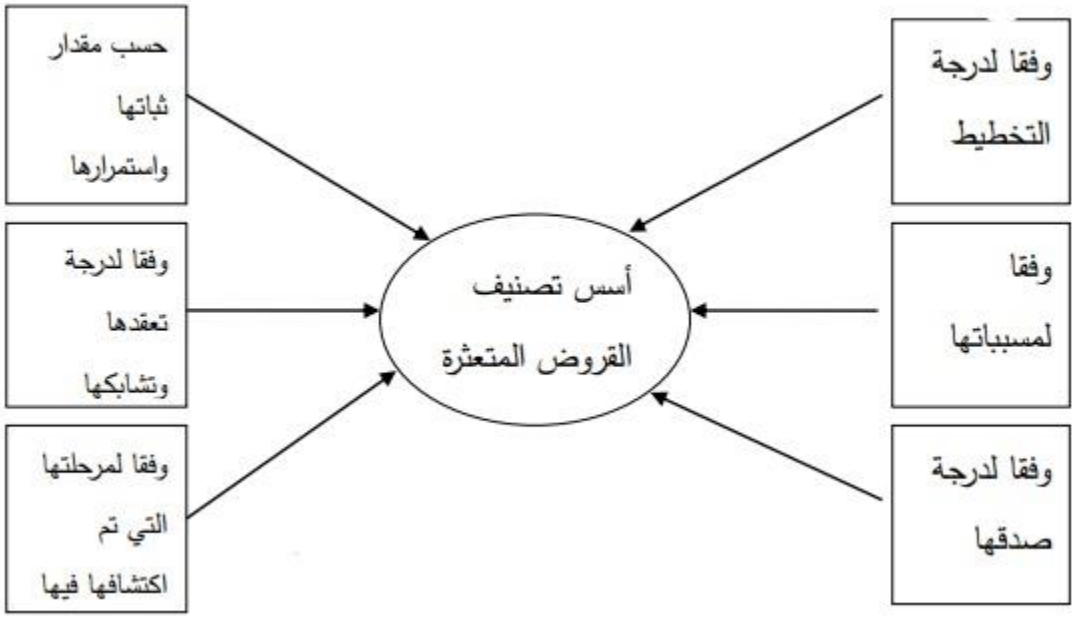

[2]

الشكل 3 أسس تصنيف الديون المتعثرة

[1] **المصدر:** محسن أحمد الخضيري، ص: 6

[2] عادل هبال، إشكالية الديون المصرفية المتعثرة [3] مفيد الضاهر وآخرون، مقالة بعنوان"العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف (الفلسطينية)

1 تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط

: وتنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما [1]

- ديون متعثرة مخططة مرحلية :وهي ديون ذات طابع خاص معروف مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوه متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات
- ديون متعثرة عشوائية الحدوث :وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده والى عدم قدرته على سداد التزاماته.

2-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين: [2]

- **الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية** :وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها، وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم اهتمام والتي من **بينها:**
- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته،
- عدم الالتزام بالتوقيت المحدد بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجية، ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى،
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض، واظهار الأوضاع على غير حقيقتها،
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية
- المشاكل الإدارية والتخلف والفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة[3].

---

[13] 1عادل هبال، مرجع سابق، ص: 5 - 2وائل إبراهيم علي سليمان، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال في مصر 2004

- **الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:**

هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك ومورقرض وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته، ويمكن أيضا أن تقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون إلى:

- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان:

حيث كثيرا ما يساهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر نتيجة:

- ❖ قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول,
- ❖ سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدلا مرتفعا للربحية والتغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها.

-ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى كالظروف المحيطة:

وترجع هذه الديون في نشأتها أساسا حدوث ظروف غير مواتية تتمثل في الاتي:

- ❖ حدوث حالة من حالة التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة لاضطرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو فقدان مصادر المواد الخام،
- ❖ دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

3- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها:

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع الديون المتعثرة إلى نوعين أساسيين هم:[1]

- ✓ ديون متعثرة وهمية خداعية:

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات اقامة هذه المشروعات والعصابات الدولية، بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات، و فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات و الدعم المالي الذي تقدمه، وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم

1 جكون عدلان، إشكالية الديون المتعثرة في الجزائر

و الإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع و افلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء و واجهة لتغطية النشاط الإجرامي التي تقوم به.

- ✓ ديون متعثرة حقيقية فعلية:

هي تلك الديون التي تحدث فعلا ليس عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

4- تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها:

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما:[1]

- ✓ **الديون المتعثرة العارضة:**

أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاط للمشروع، ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة وبسيطة،

- ✓ **الديون المتعثرة الدائمة:**

وهي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا، يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله، كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع

5- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها:

ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين هما:[2]

- ✓ ديون بسيطة سهلة التعامل معها:

هذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل، أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد، ولكن نتيجة لبساطة أسبابها وأثارها يسهل علاجها والقضاء عليها، وبالتالي استعادة المشروع لحيويته ونشاطه.

✓ ديون متعثرة معقدة:

هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها أنها ديون مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد من العميل المقترض، ولكل منهم آراءه واتجاهاته، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح، وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية واقتراح العلاج لها.

6-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:

حيث يتم تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية:[1]

✓ قرض متعثر أولي في مرحلة التكوين:

لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، و تأخذ بوادر غير مسموحة ولا تثير انتباه المقترضين، حيث أن مخاطرها لا زالت أولية.

✓ قرض متعثر ثانوي في مرحلة النمو:

حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذي القرار في المشروع وعلى الجهات المقترضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها على المشروع.

✓ قرض متعثر مكتمل في مرحلة النضج:

حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء، وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه،

---

[1] عادل هبال، مرجع سابق، ص: 5

2 عدلان جكون، مرجع سابق، ص: 14

3 أسامة يوسفي، تسير خطر الديون البنكية المتعثرة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية 2014

✓ قرض متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء:

حيث يكون قد تم وضع تعويم المشروع المقرض، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

مهما كان فإن أي قرض متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيطة والحذر، لحماية البنك من حدوث هذه الديون وهو ما يحتاج معه إلى فهم وضع البنك، وحتى تستطيع معالجة الديون المتعثرة بشكل سليم لا بد أن نقف على العوامل المؤثرة في اتخاذ ومنح هذه الديون، وبالتالي نضع أيقرضا على موضع الخطر الذي تسبب في حدوث هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الجهاز المصرفي وتؤدي إلى هدر عنصر الثقة فيه.

المطلب الثاني مراحل الديون المتعثرة وأثارها:

سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل الديون المتعثرة و أثارها وهي كالتالي:

أولا مراحل الديون المتعثرة:

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر عبر مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولية قبل أن يصبح في مراحله النهائية ومن هذه المراحل ما يلي:[1]

1) **مرحلة** انخفاض رأس مال العامل للمشروع:

تتجلى فيما يلي:

- الانخفاض المستمر في قدرة المشروع على تحقيق أرباح ملائمة ومن ثم انخفاض الأرباح من سنة إلى أخرى مقارنة بحجم الأموال المستثمر فيه,
- الاعتماد المتزايد والمستمر للمشروع على الاقتراض في التمويل,
- الانخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة.[5]

2) **مرحلة** ظهور العسر المالي المؤقت:

[1] أسامة يوسفي، تسير خطر الديون البنكية المتعثرة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية 2014

وتتمثل فيما يلي:

- حدوث اختلال في الهيكل التمويلي للمشروع وعدم قدرته على تمويل العمليات الجارية,
- الانخفاض المستمر في رأس المال المشروع نتيجة لعدم تحقيق أرباح وزيادة ديونه أيضا.

3) **مرحلة** استمرار العسر المالي بالمشروع:

وتتمثل فيما يلي:

- تعرض المشروع لخسائر مالية متتالية سنة بعد أخرى يؤدي إلى تراكم خسائره وزيادة ديونه,
- استمرار المشروع في العجز وعدم استطاعته سداد التزاماته القصيرة الأجل والطويلة.
- عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته القصيرة وطويلة الأجل وتوقفه تماما عن السداد.

4) **مرحلة** تصفية المشروع:

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج والتصفية أو إعادة الهيكلة او إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع قدرته الكبيرة على السداد.

5) مرحلة الفشل القانوني للمشروع:

هي المرحلة التي لا يستطيع فيها المشروع التحكم بالفشل المالي الدائم الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان إفلاسه.

ثانيا: أثار الديون المتعثرة

يؤدي تعثر الديون الممنوحة إلى ظهور أثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل وعلى المستويين الجزئي والكلي:

1- أثار التعثر الجزئية: تختلف هذه الآثار من طرف لآخر ومن الأطراف العالقة الائتمانية، ففيما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية: [1]

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط القرض وفوائده لصالح البنك الدائن,
- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المقرض ومن ثم وقوعه في أزمة سيولة,
- تواجه المشروعات مصاعب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار العمل.

* نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية، وفي النهاية يتوقف المشروع عن العمل، أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية، ويصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي، وفي حالة وجود ضامن فانه قد يتعرض لبعض الآثار السابقة، وعلى مستوى اقل نسبيا من حيث درجة حداثتها.

*وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المقرض عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار: [2]

- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في ديون قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر اعلى المصارف استردادها و اعادة توظيفها من جديد، بتقديمها كديون في عمليات ائتمانية أخرى، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان فيضعف أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة والموجودة من أعماله,[6]
- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا، ومن ثم حرمان المصارف من استخدام قدر هام من مواردها المالية، ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع؛
- توافر قرائن تشير إلى احتمال فقدان البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدى المشروع المتعثر السداد,

1 محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشاة المعارف، مصر، 2000 ، ص:
2 حسين رجيم، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 11
3 عادل هبال، مرجع سابق ص 58-60

- ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي إدارة الائتمان بدراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا، ومحاولات تصحيح هياكلها المالية، هذا الوقت والجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى,
- فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية، مثل النيابة العامة، النيابة الإدارية المدعي العام، حيث يستغرق التحقيق والفصل في المنازعات المالية، والمصرفية فترات طويلة مما قد تضيع معه فرص إعادة التأهيل الاقتصادي للمشروع المتعثر في التوقيت المناسب.

ويلقي ذلك مزيدا من الأعباء المالية على هذه المشروعات نتيجة لتزايد مستحقاتها المتبادلة فيما بينها وتدني كفاءة اقتصادياتها التخصصية التشغيلية أو التسويقية والمعلوماتية، ومن ثم تكون النتيجة وقوعها في أزمة سيولة متزايدة الحدة وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه.

2- آثار التعثر الكلية:

إن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولا تزال لها أثر على المستوى الاقتصادي ذلك لان كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرت بهذه المشكلة وعلى سبيل المثال:[3]

- ✓ **الإنتاج الكلي:**

لا شك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المقرضة المتعثرة وخروجها على النحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية

- ✓ **العمالة**: يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية، مما يهدد الجانب الاجتماعي سواء على مستوى المجتمع المحلي أو على المستوى القومي، إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدودا معينة.
- ✓ **التضخم:**

تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوى التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية.

فما تم تقديمه من ائتمان لهذه المشروعات لم يسهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي الا في مرحلة استخدام هذا الائتمان الأولي، ومع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية يهبط العرض الكلي، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الطلب الكلي لاسيما على منتجات هذه المشروعات والمنتجات المماثلة لها، لابد وان تدفع الأسعار إلى الأعلى.

- ✓ **الاستثمار والادخار**:

لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في اقتصاد ما، تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية، ناهيك عن تأثيرها غير المواتي على بيئة ومناخ الاستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ✓ **متغيرات الموازنة العامة:**

لا شك أن اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة السيادية مثل مستحقاتها من الضرائب الحالية، والحصيلة المتوقعة مستقبلا من استمرار تلك المشروعات سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة.

- ✓ **العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي:**

للتعثر الإنتاجي أثاره على كل من جانبي الميزان الاسلامي، ففيما يتصل بالصادارت يعني الحد من الزيادة في الإنتاج الحد من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه إلى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الإنتاج المحلي من تلك السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقعة كليا أو جزئيا,

حيث تؤدي الزيادة في الواردات إلى ما يلي:

- زيادة عجز الميزان الاسلامي و من ثم التأثير السلبي في ميزان المدفوعات
- استيراد التضخم من الخارج ومن ثم تتجه مستويات الأسعار في السوق المحلية إلى أعلى، ومن ثم تصبح السوق المحلية سوق جيدة للبيع، ورديئة للشراء منها مما يؤكد عجز الميران الإسلامي,
- زيادة المديونية الخارجية للدولة.

المطلب الثالث: مؤشرات وأسباب الديون المتعثرة

في الواقع إن دخول العميل في مرحلة العسر المالي وتصنيف الائتمان المقدم له على أنه قرض متعثر، لا يحدث فجأة ومن دون أي مقدمات، و إنما هناك مؤشرات و أسباب ودلائل تعبر عن ذلك

إن أهم المؤشرات التي تشير إلى الديون المتعثرة تتمثل فيما يلي:[1]

أولاً مؤشرات الديون المتعثرة:

1- مؤشرات متعلقة بمعاملات المقترض مع البنك

ينبغي لمسؤول الائتمان في البنك أن يكتشف الإشارات المبكرة للديون المتعثرة وذلك أثناء تعاملاته، ومن أهم المؤشرات الدالة على تعثر الديون من خلال معاملات المقترض مع البنك نذكر مايلي:

المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذه الحسابات,
- وجود حركات سحب من الحساب لا يتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى,[1 7]
- حدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب و الإيداع، وبطبيعة الحال فان ذلك يستوجب أن يكون البنك على إطلاع ودراية بسير العمل في المشروع الممول من خلال المتابعة,
- عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول ,
- إرجاع الشيكات المسحوبة على حساب العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات,
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

المؤشرات المتعلقة بطلبات المقترض:

[1] فاطمة بنت شنة مرجع سابق ص 56 – ص 68

- **تقديم المقترض** طلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له,
- **طلب العميل من البنك رفع إشارة الحجز** عن الضمانات المقدمة للبنك أو تكرر تقديم طلب لزيادة سقوف الائتمان الممنوحة على نفس الضمان,
- **طلب المقترض زيادة فترة تخزين** بضاعته في المخازن العمومية العائدة للبنك، الامر الذي يشير إلى عدم قدرة المقترض على تصريف بضاعته أو استخدامها في مشاريعه بشكل سليم,
- **طلب العميل** استبدال الضمانات العينية بالضمانات الشخصية الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع مثلا، أو تقديمها ضمانا لدائنين آخرين، وكما هو معروف فان الضمانات الشخصية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الضمانات العينية.
- **تكرار طلبات** العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد، وأنه لم يستفيد من المهلة التي منحت له في إطار عمليات الجدولة السابقة لتعزيز قدرته على السداد.

المؤشرات المتعلقة بالضمانات:

- تقديم كمبيالات للبنك مسحوبة على عدد محدد من المقرضين,
- تراجع القيمة السوقية للضمانات,
- تأخر ورود المستحقات والمستخلصات,
- اضطرار البنك لدفع قيمة الكفالات.

2 مؤشرات متعلقة بالبيانات المالية للمقترض:

يمكن للمحلل الائتماني أثناء تحليله للقوائم المالية للمقترض أن يكتشف بعض أعراض ودلائل تعثر الديون، وهذا ما يستدعي منه أن يحصل على تلك القوائم بانتظام ويقوم بمراجعتها مراجعة شاملة وان يفهم محتواها فهما صحيحا، ليتمكن من إعطاء تفسير لأرقامها، ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن يستدل بها مسؤول الائتمان من خلال القوائم المالية للمقترض نذكر منها ما يلي:

✓ **المؤشرات التي يستدل عليها من خلال الميزانية العامة وملحقاتها:**

- زيادة فترة تحصيل أوراق القبض وحسابات المقرضين,
- زيادة فترة تسديد أوراق الدفع وحسابات الدائنين,
- تقلبات حادة في السيولة,
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين) ,
- عدم انتظام إعداد البيانات المالية وارسالها إلى البنك ضمن فترة زمنية معقولة,
- تحفظ مدقق الحسابات على البيانات المالية للشركة المقترضة,
- كثرة تغيير مراقبي مدققي (الحسابات للمؤسسة المقترضة) ,
- ارتفاع مديونية الشركة,
- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

✓ **مؤشرات التي يستدل عليها من بيان الإيرادات والنفقات (جدول حسابات النتائج):**

- تراجع المبيعات,
- زيادة حجم المبيعات بشكل مفاجئ وخاصة المبيعات الآجلة,
- تركز المبيعات في عدد محدد من الزبائن,
- زيادة في المبيعات مع انخفاض في الأرباح,
- ارتفاع نسبة المصاريف إلى المبيعات,
- وجود خسائر تشغيلية مستمرة لدى الشركة,
- زيادة نسبة التلف من الإنتاج,
- الارتفاع غير المبرر في أحد أو بعض بنود النفقات.
- الانخفاض أو الارتفاع غير المبرر في أحد بنود الإيرادات,
- وجود فجوة كبيرة بين إجمالي الدخل وصافي الدخل.

3- مؤشرات أخرى غير مالية:

من الممكن لمحلل الائتمان أن يستدل بمؤشرات أخرى غير مالية لتعثر الديون أهمها:

- تغيير عادات وسلوك المالكين والمسؤولين الرئيسيين عن إدارة الشركة,
- وجود مشاكل عائلية لدى المقترض,
- تغيير في ملكية الشركة أو انسحاب أحد الشركاء الرئيسيين,

- وجود مشاكل مالية لدى الشركة,
- تغيير طبيعة عمل الشركة أو المقترض,
- سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض,
- عدم وجود خطة أو توجه استراتيجي لدى الشركة,
- عدم استجابة الشركة وتفاعلها مع المتغيرات في البيئة الخارجية,
- وجود إشاعات سلبية حول الشركة أو المقترض,
- زيادة حركة استفسارات الدائنين الآخرين عن الوضع المالي لمقترض,
- رفع قيمة بوليصة التأمين الخاصة بالمقترض,
- تراجع التقييم الائتماني للشركة المقترضة,
- لجوء المؤسسة المقترضة إلى تغيير المورقرض أو نقل التركيز في التعامل مع العميل المعروف في السوق إلى عميل جديد غير معروف.

ثانياً أسباب تعثر الديون.

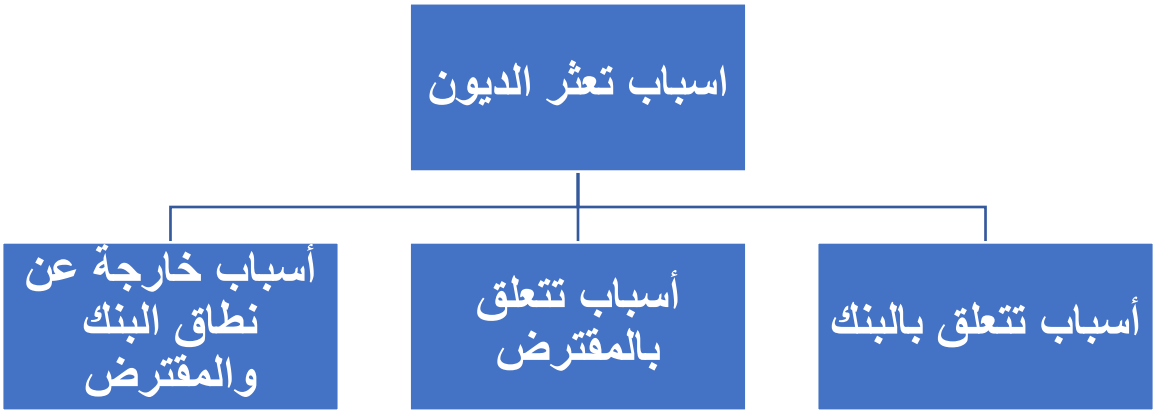

الشكل 4 أسباب تعثر الديون

وتتمثل فيما يلي: [1]

1. **أسباب تتعلق بالبنك:**

- صرف التسهيلات دفعة واحدة للمقترض,
- ارتفاع نسبة الفائدة وكذلك استحداث عمولات جديدة مرتفعة نسبياً,
- بالإضافة إلى أسباب إدارية تعود إلى حالة الفساد الإداري والمالي في عمليات منح الديون واعتماد بعض البنوك على خبراء مؤهلين تنقصهم النزاهة والأمانة مما ساهم في توسيع دائرة المقترضين وأضعف من عنصر الضمانات,
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع متابعة سليمة,
- ضعف نظام العمل والرقابة الداخلية,
- عدم تواجد ضمانات أساسا أو تواجدها بشكل غير كاف لا يتناسب مع وضعية وحجم التسهيلات الممنوحة,
- غياب المتابعة المستمرة والدورية من جانب البنك لتأكد من وجود وسلامة الضمانات وتمثيلها مع الأرصدة القائمة للتسهيلات الممنوحة.

2. **أسباب تتعلق بالمقترض:**

وتتمثل في:

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك,
- استخدام التسهيلات الائتمانية لغير الغرض الممنوحة من أجله,
- عدم توفر الكفاءات الإدارية والفنية للمقترض,
- عدم حفاظ المقترض على ضمانات البنك لديه بإهمالها وعدم صيانتها أو بيعها,
- استخدام ديون قصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل,
- عدم تنفيذ توجيهات البنك وارشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول,
- حداثة خبرة المقترض في النشاط الذي يقوم بتمويله خاصة بالنسبة للمشاريع جديدة.[8]

3. **أسباب خارجة عن نطاق البنك والمقترض:**

[1] شهرزاد نجعوم، إدارة مخاطر الديون المتعثرة في البنوك التجارية- مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ص38-40

هناك أسباب كثيرة للتعثر تخرج عن نطاق البنك والمقترض، لأنها أسباب عامة وليست خاصة وهي عادة تتعلق بالظروف والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية التي تؤثر على نشاط الائتمان وعلى نشاط الذي يموله الائتمان وأهمها:

- ✓ **أسباب تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك:**

وتتمثل فيما يلي:

- الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على نشاط الائتمان بالبنك بالإضافة إلى الحروب والكوارث الطبيعية,
- المنافسة غير المشروعة بين البنوك وعدم استقرار سعر الصرف.

- ✓ **أسباب تشريعية وقانونية:**

- إن هذه الأسباب تتميز بقصور شديد في القوانين النافذة، من حيث عدم شموليتها وعدم تغطيتها لكثير من الأمور التي تساعد في اتخاذ الاجراءات المناسبة والحازمة، في الوقت المناسب وبأقل الأضرار، زيادة على أن التوقعات المنصوص عليها في القوانين النافذة لا تندرج بشكل معقول ولا تتناسب مع حجم المخالفة فهي تبدأ بعقوبات هزيلة لتصل إلى حد الإغلاق، مما يعني انتظار السلطة النقدية إلى حين الانهيار حتى تستطيع أن تتخذ قرار الإغلاق.

المبحث الثالث: آليات واستراتيجيات معالجة الديون المتعثرة.

تختلف أساليب معالجة الديون المتعثرة باختلاف الأزمنة والعملاء والدول، وذلك طبقا للظروف الخاصة بالعميل والأسباب التي أدت إلى تعثره، لذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى كيفية المعالجة المصرفية للديون المتعثرة واستراتيجيات التعامل مع هذه الديون.

المطلب الأول: المعالجة المصرفية للديون المتعثرة.

إن أهم الأساليب والاجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الديون المتعثرة تتمثل فيما يلي:[1]

1) الأسلوب الأول: تعويم العميل وانتشاله وانعاشه[9]

[9] فاطمة بن شنة, مرجع سابق ص 71-74

تعتمد معالجة الديون المتعثرة من خلال هذا الأسلوب على ثلاث مراحل أساسية وهي:

- ✓ **أسلوب تعويم العميل (الشركة المتعثرة):**

يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة وليست دائمة، ويكن لها تأثير على قدرة العميل على السداد، وبالتالي تصبح هناك صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصول على مساندة أو دعم البنك لإنقاذ العميل واستمرار نشاطه ومن ثم العودة إلى القدرة على السداد.

تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد القرض وفوائده، من سنة إلى ثلاث سنوات، كما قد تتضمن عملية التعويم اما إعادة جدولة القرض أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من القرض، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر. (فاطمة بن شنة، مرجع سابق ص71-74)

- ✓ **أسلوب انتشال العميل:**

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن التكاليف.

وفي هذه المرحلة يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول الجوانب التالية:

- زيادة الايرادات غير النقدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحا، بل تحقق خسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل، أو كمخزن أو أدوات نقل ومواصلات,
- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناع دائني المشروع بالحصول على جزء من ديونهم حصصا سلعية وخدمية، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للعميل في مجال تنشيط المبيعات وايجاد عملاء جدد وأسواق جديدة مربحة له.

وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث توازن بين إيرادات المشروع وبين نفقاته أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة.

- ✓ **أسلوب إنعاش العميل:**

وتمثل أهم المراحل وهي مجموعة من الإجراءات التي بموجبها يتم تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر، أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته، ويتم إنعاش العميل من خلال منحه ديون جديدة وبشروط ميسرة يستطيع من خلالها إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية وتسييره.

ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- ان تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تمت معالجته,
- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها,
- أن يكون للعميل الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار توسعه، وان معاملات البنك الماضية قد أيدت هذه الحقائق,
- أن يكون العائد أو مردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة؛
- أن يكون حجم الائتمان الجديد والمطلوب منحه مناسبا، ولا يزيد عن المبلغ الأصلي أوعن أصول الشركة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع,
- ألا يكون هناك بديل أخر للبنك، مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو شركات منافسة لديها الرغبة والقدرة على الاستعداد للتعاون والاندماج أو شراء شركة مقترضة، ودفع وسداد الالتزامات المستحقة عليها للغير.

2) **الأسلوب الثاني: دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى:**

وهي من أهم الطرق للتعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثر المشروع ترجع إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فان إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله يستفيد من وفرات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج

سلع أكثر بتكلفة اقل، ومن ثم الزيادة في هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على البيع لمنتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية، وتتم عملية الدمج بعدة طرق نذكر منها ما يلي:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية,
- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة,
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

كما يتم الدمج مع المشروعات الأخرى المتكاملة سواء كان هذا التكامل أمامي أو خلفي، أي تكامل الموزعين أو تكامل مع المورقرض ومن ثم الزيادة في كفاءة المشروع سواء في تسويق منتجاته أو في الحصول على مستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة تمكنه من تحقيق أهدافه في الربحية والاستمرار.

3) الأسلوب الثالث: تصفية العميل.

يرى البعض أن هذا الأسلوب الأكثر حساسية سواء كان بالنسبة للبنك أو العميل لما يتضمنه من مجموعة مخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، وبذلك لا يتم تطبيق هذا الأسلوب إلا بعد استنفاذ كافة السبل في معالجة هذا المشروع من المشاكل التي يعاني منها والتي أصبحت دائمة ولا سبيل لمعالجتها، ولذلك على البنك أن يتأكد من:

- انه لا سبيل إلى معالجة واصلاح والتغلب على الأزمة التي يمر بها العميل، حيث على البنك أن يثبت بأن الأزمة دائمة وليست عارضة وانها مرتبطة بالهيكل الأساسي للشركة وليس بالأداء الخاص بأقسامها، ويستحيل التحكم فيها أو توجيهها أو التعامل معها بأي حال من الأحوال,
- إن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط وان الشركة لا تتوفر لديها القدرة والرغبة والخبرة في التحول من نشاط اقتصادي لآخر أكثر رواجاً,

ومن ثم تقوم البنوك باتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية العميل والحجز على أمواله وأصوله وإشهار إفلاسه وبيع كافة الضمانات المرهونة للبنك لاستفاء حقوقه.

المطلب الثاني: استراتيجيات التعامل مع الديون المتعثرة.

يواجه معظم مسؤولي الائتمان تحديا أمام مشكل بعض الديون، لهذا على البنوك أن تبدي اهتماما كبيرا في مشكلة الديون المتعثرة بأن تنتهج إستراتيجية فعالة وقائية من أجل معالجة المشاكل قبل حدوثها، ومن أهم هذه الاستراتيجيات ما يلي: [1] [10]

1. **تجنب مشاكل الديون قبل حدوثها:**

تكمن هذه الإستراتيجية فيما يلي:

- ✓ عدم التعامل مع عملاء معروفين بعدم مصداقيتهم أو بعدم جدوى مشاريعهم من الناحية الاقتصادية,
- ✓ تقييم قدرة العميل على إدارة مشروعه,
- ✓ توثيق مصادر الضمان المتوفرة,
- ✓ ملائمة قيمة الديون مع احتياج المشروع والقدرة على السداد,
- ✓ ضمان وجود تدفق نقدي يغطي القسط الشهري,
- ✓ استخدام الحوافز والتشجيع في سداد الدفعات في وقتها,
- ✓ التأكيد المطلق للمقترضين على عدم التساهل في أي تأخير لسداد.

2. **إدارة محفظة الديون بفعالية:**

وتكمن فعالية محفظة الديون فيما يلي:

- ✓ وضع خطة متابعة وزيادة مستمرة للعملاء,
- ✓ تحضير المقرض لالتزاماته بالإجابة والإدلاء بالمعلومات والبيانات الحقيقية عن نشاط العميل,[11]
- ✓ مقارنة الحقائق والمعلومات المتوفرة مع التوقعات,
- ✓ الاستفسار الدائم والملاحظة المستمرة لنشاطات المقترض,
- ✓ ملاحظة مؤشرات الإنذار التي تنبئ بمخاطر مثل صرف الأموال في غير الغاية التي منحت من اجلها,
- ✓ إعلام المسؤولين فوراً عن أية مشاكل قد تحدث,

---

[1] أسامة يوسفي، مرجع سابق، ص:22

[1] أسامة يوسفي، مرجع سابق، ص:22

- ✓ إبلاغ المقترضين بقلق البنك ولفت انتباهه عند أي أوضاع ينتجها المقترض قد تؤدي إلى مشاكل.

3. المعلومات الواجب ملاحظتها ومتابعتها:

وتتضمن ما يلي:

- ✓ أنماط وطرق البيع,
- ✓ مقارنة السيولة النقدية مع المقدرة,
- ✓ حجم المشتريات وأي تغيير فيها,
- ✓ الزيادة في الذمم المقرضة ومخزون البضاعة.

4. الإجراءات الواجب إتباعها عند التأخر في السداد:

وتتمثل هذه الإجراءات في:

- ✓ إبلاغ المسؤولين فوراً عند تأخر الدفعة الأولى,
- ✓ التوضيح الصريح للمقترض بأن البنك لن يتنازل عن حقه في استرداد قيمة القرض,
- ✓ حشد الطاقات وتكييف الجهود والاتصال بالأشخاص المؤثرين على المقترض من أجل التحصيل واعادة الدفعات إلى مسارها المنتظم,
- ✓ إرسال إنذار قانوني رسمي للمقترض يفيد بمخالفته لشروط وتحمله المسؤولية القانونية.

- **مؤشرات قياس الربحية :**

أن نسب الربحية تعكس الأداء الإجمالي للشركة وتعتبر من أهم النسب المالية على العكس من النسب الأخرى التي تكشف قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها، وسيتم التطرق إلى النسب الأهم والأكثر استعمالا :[12]

- **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) :**

يقيس العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ويكشف عن أداء الإدارة وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية هو دليل أداء الإدارة الكفوءة كما ان ارتفاع هذا المعدل دليل على المخاطرة العالية الناجمة عن الزيادة اما الانخفاض فيدل على تحول متحفظ بالديون.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

- **مؤشر العائد على الأصول (ROA) :**

يسمى عائد مدة أو فترة الاحتفاظ ويعبر عنه بالتغير في قيمة الاستثمار ويقيم المستثمرون عموماً العائد بشكل نسبة اي ان معدل العائد المتحقق هو معدل العائد الفعلي الناتج عن الاستثمار ويمكن حساب العائد الشهريا وربع سنوي وفي المعتاد يحسب العائد المتحقق سنوياً.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}} \times 100$$

خلاصة الجزء الأول من قسم النظري:

توصلنا مما سبق أن الديون المتعثرة تمثل مشكلة خطيرة وتحدي كبير تواجهه البنوك اليوم حيث حاولنا من خلال هذا القسم حول أهم المفاهيم المرتبطة بالتعثر المصرفي، فتطرقنا إلى مفهوم الديون المصرفية ووجدنا أنها تلك المبالغ المستحقة على العميل لحساب البنك خلال فترة متفق عليها مقابل حصول البنك على ربح، و ان تلك الديون التي يتحصل عليها العميل ولم يقم بسدادها، فهي تلك الديون المتعثرة التي شكلت ظاهرة خطيرة في البنوك، فعند الحديث عن التعثر نجد أنه هو الحالة التي يمكن أن تصيب الشركة بحيث تتوقف عن أداء ديونها المستحقة بشكل منتظم، وان التعثر قد يكون مفتعلا بهدف تحقيق منافع شخصية.

كما تم عرض أسباب تعثر الديون في البنوك وتبين أن هذه الأسباب مصنفة إلى ثلاث مجموعات، أسباب ترجع إلى العميل سواء عن عمد أو عن عدم معرفة، لهذا يتعين على البنوك أن تراعي استيفاء كافة الجوانب الخاصة بالعميل، وأسباب التي يكون للبنك دخلا فيها نتيجة لأخطائه، وأسباب أخرى ترجع إلى البيئة المحيطة بالعميل والبنك اللذان ينشطان فيها.

كما تطرقنا على أهم المؤشرات التي يستدل بها عن تعثر الديون، وكذلك أهم الأساليب والاستراتيجيات لمعالجة الديون المتعثرة على مستوى البنك.

القسم العملي

المبحث الأول: لمحة عامة عن المصارف الإسلامية السورية عينة هذه الدراسة:

أولاً بنك الشام:

تأسس بنك الشام، المصرف الإسلامي الأوّل في سورية، كشركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية – سجل تجاري رقم 14809 وسُجِّل في سِجل المصارف بالمصرف المركزي برقم 15، يتخذ بنك الشام الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطة وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية في بنك الشام,وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة اجمالية 3,000,000,000 ل,س عن طريق اعتماد 30,000,000 سهم بقيمة 100 ل.س للسهم الواحد, وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح اجمالي رأس المال 8,000,000,000 ليرة سورية,

ثانياً بنك سورية الدولي الإسلامي:

- تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة عامة وبرأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية.
- بدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من العام 2007 من خلال فرعين مصرفيين.
- قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل رأسماله إلى 15 مليار ليرة سورية منتصف العام 2019، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية.
- بلغ عدد فروعه ومكاتبه 28 فرعاً ومكتباً منتشره في مختلف المناطق السورية، ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث وصل عددهم إلى نحو 13 ألف مساهم، ومن أهم غاياته توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين.

يقدم البنك خدمات مصرفية متنوعة وشاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من فتح الحسابات المختلفة إلى قبول الإيداعات بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية سواء على شكل استثمارات مشتركة أو استثمارات مخصصة، مروراً بتوفير حزمة متكاملة من برامج التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي لكل من الأفراد والشركات، ولكافة القطاعات الاقتصادية، إلى مساهمة فاعلة في عمليات التجارة الدولية من اعتمادات وكفالات وحوالات ومرابحات دولية وغيرها من الخدمات المصرفية الشاملة والمبتكرة والمتوائمة مع الشريعة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى حزمة من الخدمات الالكترونية التي تلقى اهتماماً كبيراً من البنك لتطويرها وتحديثها.

ثالثاً بنك البركة سورية:

تم الاكتتاب خلال عام 2009 ابتدأً من تاريخ 2009/10/4 و استمر حتى 2009/11/4 محققاً نجاحاً باهراً حيث تجاوزت نسبة التغطية أكثر من أربعة أمثال المبلغ المطلوب مما يؤكد الثقة التي وضعها المساهمون في تأسيس بنك البركة مع انتهاء مرحلة الاكتتاب، بدأ البنك بالتحضير للإطلاق التجريبي للبنك وتأسيس كامل العمليات ليكون تاريخ 2010/6/14 بداية العمل في السوق السورية.

تمّ الحصول على الموافقة الخاصة بإدراج أسهم بنك البركة سورية في سوق دمشق للأوراق المالية من قبل إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وإدارة هيئة الأوراق والأسواق الماليّة السّورية ليتم الإدراج رسميًا بتاريخ 2014 / 11 / 03.

يقوم البنك بتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفيّة المتميّزة للشّركات والأفراد بما يتوافق والمتطلبات المتغيّرة للسّوق المصرفي المحلّي وبما يتوافق مع قرارات الهيئة الشّرعية بما لا يخالف قرارات مجلس النّقد والتّسليف وقرارات مصرف سورية المركزي , وبما يتوافق مع المعايير الشّرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسّسات الماليّة الإسلاميّة.

حاز بنك البركة سورية على درجة تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية BBB للعام الثالث على التوالي، وهو بذلك يكون أول مصرف إسلامي في سورية يحصل على هذا التصنيف، الذي منحته الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف (IIRA) وفقًا لمعيار DFRA , كما حاز البنك على جائزتي أفضل بنك إسلامي وأفضل مؤسسة مالية ملتزمة في المسؤولية المجتمعية للمصارف الإسلامية للعام الثاني على التوالي من قبل مؤسسة CPI Financial العالمية.

كما فاز البنك بجائزة البنك الإسلامي الأكثر إبداعًا في سورية لعام 2018 وفقًا لتقييم الأداء المصرفي الذي قامت به International Financial Magazine وقد استحق بنك البركة سورية وثيقة بيان أدء وفقًا للمواصفة الدّولية للمسؤولية الاجتماعية ISO26000 بدرجة أداء متقدّم (4 من 5) ، نتيجةً للتقييم الذي أجرته شركة SGS العالمية تتويجًا لحرص البنك على الضّلوع بمسؤولياته تجاه المجتمع، في شتّى المجالات، لا سيما التعليمية، والتدريبية، والإنسانية، عبر الاتفاقيات والتفاهمات والمساهمات والمنح

التي يقدمها.

هذا وإن بنك البركة - سورية هو أول مصرف في سورية يحصل على شهادة التّرقية وُفق أحدث إصدار من المواصفة الدّولية لإدارة أنظمة الجودة ISO 9001:2015 بعد محافظته لثلاثة أعوام متتالية على توافقه ومتطلبات شهادة إدارة الجودة ISO 9001:2008

يذكر أن بنك البركة سورية حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في سورية للعام 2015 ، ضمن مجموعة الجوائز التي تمنحها مجلة غلوبال فاينانس Global Finance الأمريكية المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات الصيرفة والتمويل العالمية.

المبحث الثاني: أُسس إعداد البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية، وطبقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وحسب القوانين والتعليمات البنكية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
وفقًا لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يستخدم البنك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
يتم عرض البيانات المالية بالليرة السورية وهي العملة الرئيسية لكافة البنوك.
في العرض و الإفصاح تم مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص حسابات الاستثمار المطلقة.

التغييرات في المعايير المُحاسبية:

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد
معيار المحاسبة المالي رقم « – 30 اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية«

في شهر تشرين الأول 2017 ، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 30 – المتعلق بالاضمحلال وخسائر الائتمان والارتباطات المثقلة بالأعباء، يحل المعيار محل الجزء الخاص بالمخصصات لمعيار المحاسبة المالي رقم 11 المطبق مسبقًا المتعلق «بالمخصصات والاحتياطيات » للتطبيق الإلزامي من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر.

يهدف الى بيان القواعد و المبادئ المحاسبية لاضمحلال الموجودات و الخسائر الائتمانية مع مراعاة احدث المستجدات و متطلبات صناعة الخدمات المالية الإسلامية الدولية ويهدف المعيار الى تغطية الخسائر الحالية والمتوقعة , بما في ذلك الاحكام اللازمة لمواجهة أي خسائر منوقعة في العقود ذات

المخاطر العالية. يجدر الإشارة الى ان معايير المحاسبة المالية الصادرة عن ايوفي معنية بجميع عقود التمويل الإسلامية و الاستثمارات و بعض الأصول الأخرى في المؤسسات المالية الإسلامية.

توضيح لمصرف سورية المركزي حول تطبيق المعيار الإسلامي 30 (اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية) في مواجهة تداعيات الحرب ونتائجها:

بالتوازي مع الحرب الإرهابية التي تُشن ضد الجمهورية العربية السورية على المستويين العسكري والسياسي كانت الحرب الاقتصادية والتي لم تقل شراسة عن سابقتيها، إذ استهدفت العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب الفعاليات الاقتصادية السورية ولا سيما منها القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، على اعتبارها العصب الحيوي والشريان الرئيسي للاقتصاد السوري، الأمر الذي أدى إلى ضغوط كبيرة على المصارف أُضيفت إلى ما أفرزته هذه الحرب الإرهابية على البلاد مصرف سورية المركزي ومواكبة منه للواقع الصعب بادر إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية باعتباره صاحب الدور الرقابي والإشرافي، وفي هذا الإطار بادر المركزي إلى اعتماد أحدث المعايير الصادرة في مجال العمل المصرفي لمواجهة التحديات، ولعل الخطوة الأبرز التي اتخذها المركزي مؤخراً في هذا المجال هي اعتماد التعليمات الخاصة بتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم 9، وكذلك معيار المحاسبة المالية الإسلامي رقم 30 (الصادرين بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4 لعام 2019) وذلك لرفع مستوى الأمان، والوصول إلى مستويات أعلى من الملاءة المالية للمصارف وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة كخطوة ثابتة واثقة لتعزيز متانة القطاع المصرفي وضمان استمرارية عمله وامتصاص نتائج الحرب والعقوبات وتداعياتهما، ليس فقط على المصارف السورية، وإنما أيضاً على أي مؤسسة تتعامل مع تلك المؤسسات.
اعتماد تعليمات هذين المعيارين (رقم 9 دولي ورقم 30 إسلامي)، نقل عمل القطاع المصرفي السوري إلى منحى جديد ركيزته الأساسية ربط المعالجة المحاسبية بأنشطة إدارة المخاطر، من خلال بناء نموذج جديد لتكوين المخصصات يقوم على أساس تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وليس المحققة، وعليه فقد تم رفع سوية المخصصات الاحترازية للخسائر المتوقعة على جميع التسهيلات الائتمانية خلال مراحل العمر الائتماني المتوقع.

أما بالنسبة للتصنيف الائتماني فيتم تصنيف العميل ائتمانياً على ثلاث مراحل تأسيساً وفق مؤشرات كمية ونوعية؛ ففي المرحلة الأولى يتم تصنيف العميل حال التزامه بعدد من الشروط مجتمعة، ومنها التزامه بشروط منح التسهيل الائتماني، وسداد أصل القرض وفوائده ضمن المهل مع السماح بمدة تأخير لا تتجاوز 30 يوم وشروط أخرى سواها، ومع ذلك يُطلب من المصرف تشكيل مخصص يتناسب مع احتمالية تعثر العميل، أما في المرحلة الثانية فيتم تصنيف العميل في حال وقوع مجموعة من الحالات، كتأخر العميل في سداد أصل القرض أو الفوائد لمدة تزيد عن 30 يوم، والتغيرات المهمة في مؤشرات السوق، وجدول التسهيلات، وغيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار (في هذه المرحلة) منع المصرف من منح أي تسهيلات ائتمانية إضافية للعميل إلى حين تحسين تصنيفه الائتماني ليصل إلى المرحلة الأولى، مع الطب إليه (أي المصرف) حجز مخصصات إضافية للمخصصات المطلوبة للعملاء المصنفين ضمن المرحلة الأولى.

أما في المرحلة الثالثة فيتم تصنيف العميل في حال نهوض بعض الظروف كعدم قدرة العميل أو عدم رغبته بالسداد، أو تأخره بسداد أصل القرض أو الفوائد لمدة تزيد عن 90 يوم، وسواها من الظروف

المشابهة، وتطويقاً لآثار هذه المرحلة، تم حظر العملاء المصنفين ضمن هذه المرحلة من الحصول على أي تسهيلات ائتمانية جديدة من القطاع المصرفي، مع الطلب إلى المصرف حجز مؤونات تعادل كامل قيمة القرض مع الأخذ بالاعتبار قيمة الضمانات المأخوذة، ولا يغيب عن الذهن أن تحسين تصنيف العميل يتم وفق ضوابط صارمة (محددة بقرار مجلس النقد والتسليف المذكور أعلاه).

تطبيق المعيارين أطلق احتمال زيادة حجم المخصصات الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في أرباح المصارف وبالتالي التأثير في رأس المال النظامي، أو الحد من قدرة المصارف على الإقراض، إلا أن التطبيق العملي نجح بالحفاظ على نسب الضوابط الاحترازية على مستوى القطاع المصرفي ككل ولكل مصرف على حدة ضمن النسب والحدود النظامية (الصادرة بقرارات مجلس النقد والتسليف) التي تتوافق مع المعايير الصادرة عن المنظمات الدولية التي تعنى بالعمل الرقابي المصرفي والمعايير العالمية المثلى، وهي نتيجة نموذجية تم تحقيقها بالنظر إلى أن مصرف سورية المركزي اعتمد في توجيهاته للمصارف سياسةً قائمةً على تعزيز التنسيق بين إدارات المخاطر والائتمان والمالية والالتزام وتكنولوجيا المعلومات، بغرض تحقيق التكامل والتوافق بين المالية والمخاطر وحفظ البيانات التاريخية، وبالتالي خلق البنية التحتية والأنظمة وتقنيات تقييم المخاطر كأساس للانتقال إلى تطبيق المعيار والبدء بحصاد نتائجه الإيجابية في تدعيم أسس العمل المصرفي.

أما بالنسبة لآثار تطبيق تلك التعليمات وبتدقيق تحليلي تفصيلي لها يلاحظ أن الأثر المباشر انعكس في زيادة المخصصات، أما الأثر غير المباشر فتجلى باستهداف ذراعي العمل المصرفي (الودائع والديون) في آن معاً، وبالنسبة للودائع فإن من شأن تطبيق المعيار رقم 9 تعزيز ثقة المودعين بالمصارف لكون هذه الأخيرة ستوفر ضمانات أكثر وحماية أوفر الأمر الذي يمكّن المصارف من توفير السيولة والوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء في أي وقت، في حين يؤدي تطبيق المعيار (بالنسبة للديون) إلى تعزيز الدراسة السليمة لملاءة العملاء الائتمانية مما يمثل حمايةً لأصول المصارف من مخاطر عدم السداد، فضلاً عن آثار تطبيق المعيار في مكونات كفاية رأس المال وبالتالي زيادة قدرة المصارف على مواجهة المخاطر وإجراء حوكمة سليمة على مستوى اتخاذ قرار المنح الائتماني.

بالأرقام التفصيلية وبتدقيق مدى كفاءة قرارات مصرف سورية المركزي ومنعكساتها على أداء القطاع المصرفي، يُلاحظ توليفة متنوعة من المؤشرات والتي يبرز منها انخفاض نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في عام 2019 إلى 16.2% مقارنة بنسبة 41.89% في عام 2016، إلى جانب انخفاض نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية من 56.9% في عام 2016 إلى 52.5%، وانخفاض نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات من 11.9% في عام 2016 إلى 6.8% عام 2019، حيث حافظت نسبة كفاية رأس المال على قيم مرتفعة بلغت نحو 16.5% ، في حين حقق إجمالي الموجودات نمواً بنسبة 19.4% في عام 2019 وبنسبة 74.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، ومن جانب آخر فقد حقق إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بلغ 18%

في عام 2019 ونسبة 89% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، أما إجمالي التسهيلات فقد حقق نمواً بلغ 44% في عام 2019 ونسبة 58.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019.

النتيجة وتأسيساً على ما سبق فإن المصارف وبموجب تطبيقها للمعيار السابق والقرارات الناظمة لعملها قد حققت مؤشرات إيجابية انعكست على ميزانياتها سواء لجهة منح الديون، أم انخفاض نسبة الديون المتعثرة مقارنة بحجم المحفظة الائتمانية، أو تحقيق نسبة كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى المحدد عالمياً وحسب قرارات مجلس النقد والتسليف بـ8%، أو توفر سيولة نقدية متاحة للتوظيف وتجلت بارتفاع نسب التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأنشطة الاقتصادية. ..... تاريخ النشر 25-10-2020

معيار المحاسبة المالية رقم (11) المخصصات والاحتياطيات:

يهدف معيار المخصصات والاحتياطيات الى وضع القواعد المحاسبية التي تحكم الاثبات ،القياس العرض و الإفصاح عن المخصصات التي تكونها المصارف الإسلامية لتقويم موجودات الذمم و التمويل و الاستثمار، كما يهدف المعيار الى وضع القواعد المحاسبية للاحتياطيات التي يجيبها المصرف سواء من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب، بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار وهو **"احتياطي معدل الأرباح"** أم من أرباح أصحاب حساب الاستثمار، وبعد اقتطاع نصيب المضارب، وذلك لغرض حماية أصحاب حسابات الاستثمار من الخسارة المستقبلية و هو **"احتياطي مخاطر الاستثمار"**

ينطبق هذا المعيار على المخصصات التي يكونها المصرف لتقويم موجودات الذمم التمويل و الاستثمار. وفي حالة حدوث خسارة متعلقة بالبنود خارج المركز المالي يجب تكوين مخصص لهذه الخسارة. كما يشمل المعيار الاحتياطيات التي يجيبها المصرف سواء من دخل أموال المضاربة، قبل اقتطاع نصيب المضارب، قبل اقتطاع نصيب المضارب وهو **"احتياطي معدل الأرباح"** أم من أرباح أصحاب حساب الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب وهو **"احتياطي مخاطر الاستثمار"**

ولا يشمل المعيار احتياطيات حقوق الملكية التي يجنيها المصرف من أرباحه لمقابلة متطلبات قانونية ، ومن أمثلة ذلك: الاحتياطي القانوني، أو لمقابلة متطلبات عامة على أساس ان هذه الاحتياطيات تخص أصحاب حقوق الملكية ولا علاقة بها لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة او المقيدة، كما لا يشمل المعيار محصص الاستهلاك الذي يمثل تعديلاً للقيمة الدفترية للموجودات.

وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي يعمل المصرف في اطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار واضطر المصرف للعمل بما يخالفه فيجب الإفصاح عن ذلك.

المبحث الثالث: توصيف متغيرات البحث واختبار الفرضيات

أولاً: توصيف متغيرات البحث (ملاحظة المبالغ بالمليون)

صافي الإيرادات التشغيلية

اسم البنك / السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الشام	1,134	3,634	3,378	7,873	11,351	2,560	4,578	7,071	41,795
بنك سورية الدولي الإسلامي	2,128	4,694	3,642	8,271	13,219	5,210	8,072	16,529	72,621
بنك البركة سوريا	1,050	3,395	3,535	10,448	15,420	5,356	9,831	15,003	74,664

جدول1 صافي الايرادات التشغيلية للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2012-2020

No	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
27	1050	74664	13202.3	16858.33

جدول2 الدراسة الوصفية لصافي الايرادات للمصارف الاسلامية المدروسة

يتبين من الجدول أن أصغر قيمة لصافي الايرادات التشغيلية هي (1050) في بنك البركة سورية عام 2012، وأكبر قيمة (74664) كانت أيضاً في بنك البركة عام 2020، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي فكان (13202.3)، و الانحراف المعياري (16858.33)

الشكل التالي يبين حركة مؤشر صافي الايرادات التشغيلية للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2012 – 2020:

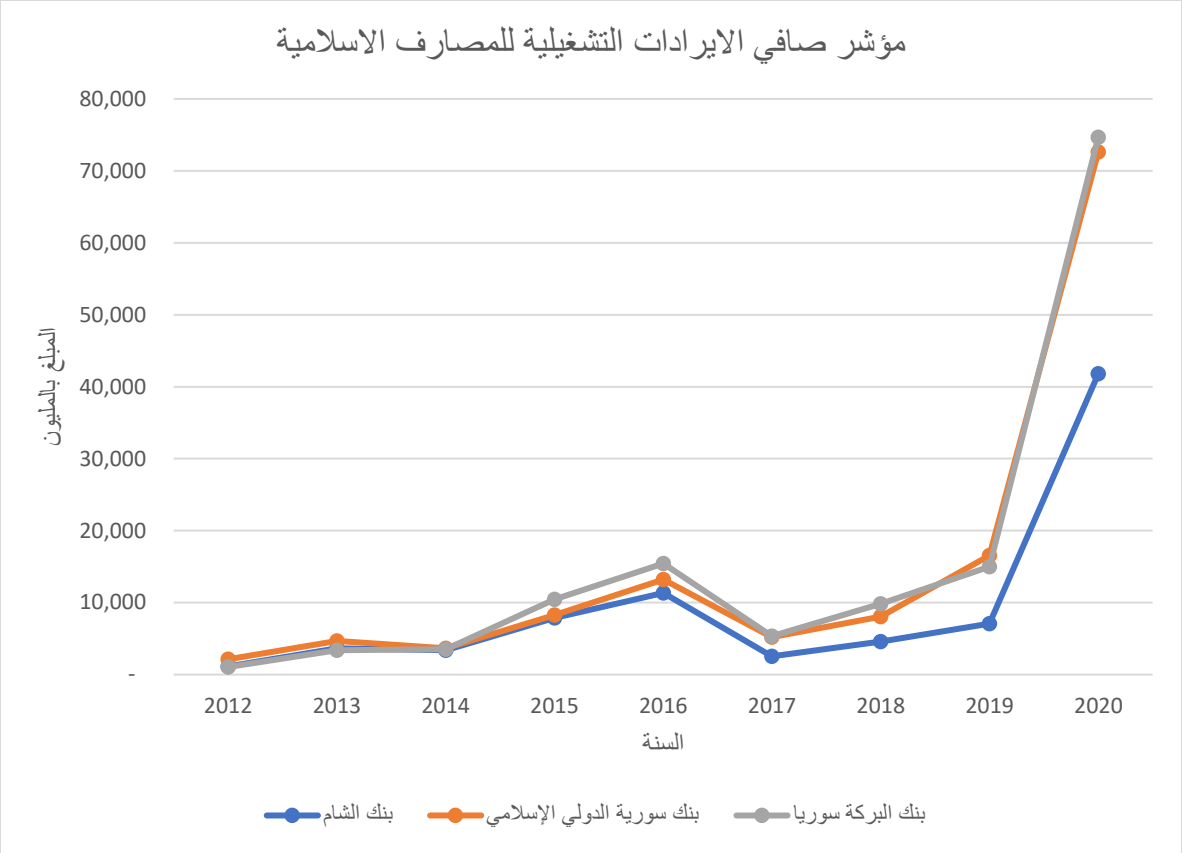

الشكل 5 مؤشر صافي الايرادات التشغيلية للمصارف الاسلامية

اجمالي الموجودات:

اسم البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الشام	26,109	65,935	68,800	100,517	186,983	135,617	156,709	184,768	395,235
بنك سورية الدولي الإسلامي	87,559	92,089	91,331	131,186	201,288	289,075	366,177	684,316	1,329,159
بنك البركة سوريا	42,350	60,874	90,369	164,468	247,082	328,873	396,365	329,506	808,581

جدول3 اجمالي الموجودات للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة لابين 2012-2020

N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
27	1,329.00	808,581.0	212351.5185	192970.0096

جدول4 الدراسة الوصفية لإجمالي الموجودات للمصارف الاسلامية المدروسة

يتبين من الجدول أن أصغر قيمة لاجمالي الموجودات هي (1,329.00) في بنك سورية الدولي الاسلامي في عام 2020 وأكبر قيمة (808,581.0) في بنك البركة وبلا نسبة للمتوسط الحسابي فكان (212351.5185) والانحراف المعياري (192970.0096)

الشكل التالي يبين حركة مؤشر اجمالي الأصول للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2020 – 2021:

الشكل 6 مؤشر اجمالي الأصول للمصارف الاسلامية

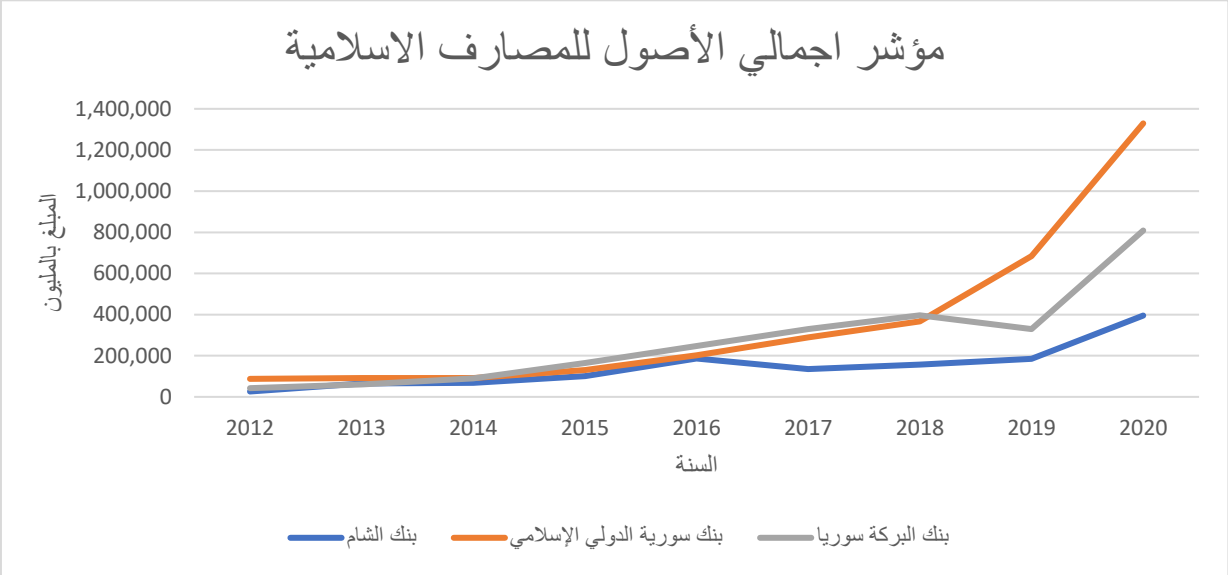

إجمالي حقوق الملكية:

اسم البنك	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الشام	5,200	7,561	9,843	15,328	24,152	23,501	24,854	28,614	63,895
بنك سورية الدولي الإسلامي	9,386	9,584	9,367	15,207	26,762	25,172	27,527	33,343	84,891
بنك البركة سوريا	5,064	7,714	10,599	15,970	28,470	28,025	31,946	37,841	91,506

جدول 5 إجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2012 – 2020

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N
22060.239	25974.889	91506	5064	**27**

جدول 6 الدراسة الوصفية لإجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية المدروسة

يتبين من الجدول أن أصغر قيمة لإجمالي حقوق **الملكية** (5064) في بنك البركة لعام 2012، و اكبر قيمة (91506) في بنك البركة لعام 2020، و بالنسبة للمتوسط الحسابي فكان (25974.889) و الانحراف المعياري(22060.239)

الشكل التالي يبين حركة مؤشر اجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2012 – 2020:

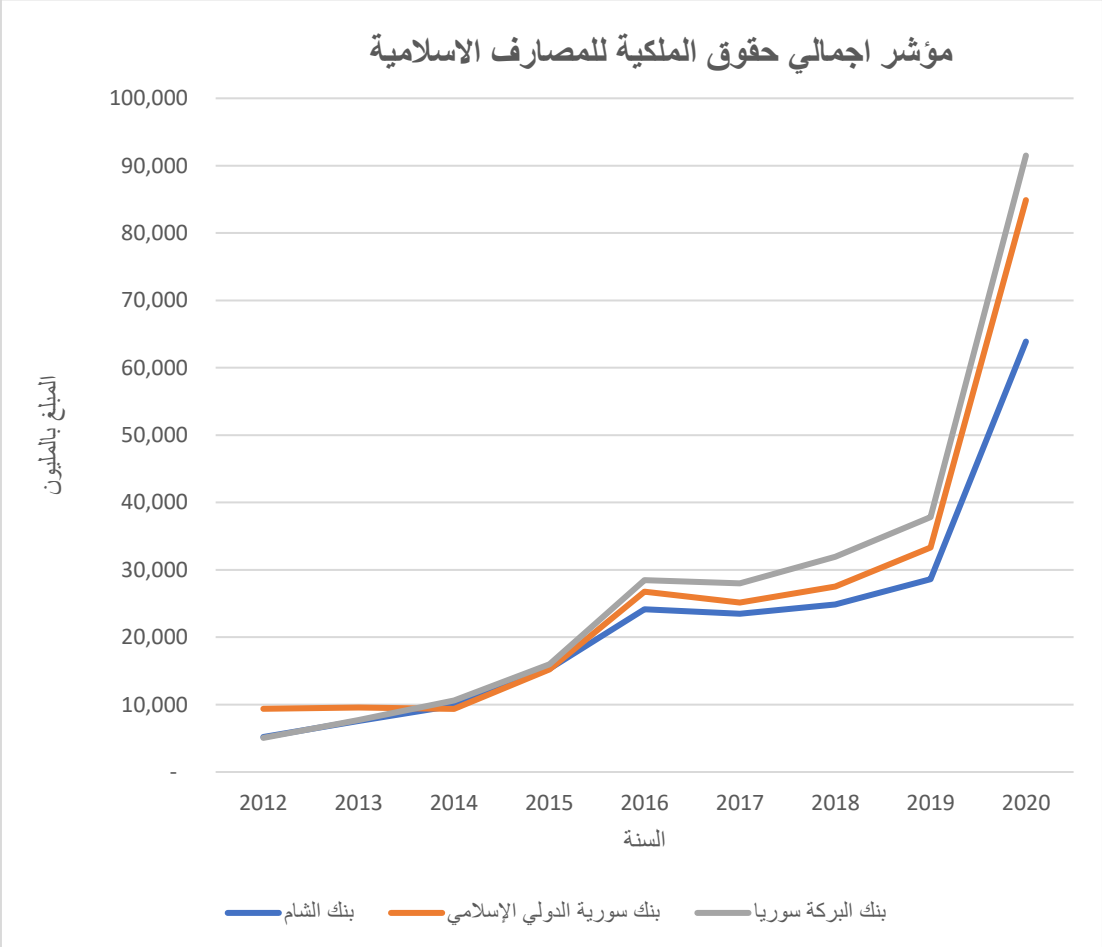

الشكل 7 مؤشر اجمالي حقوق الملكية للمصارف الاسلامية

إجمالي التمويلات:

اسم البنك	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بنك الشام	6,565	35,784	29,094	35,384	47,980	65,900	100,489
بنك سورية الدولي الإسلامي	24,000	44,900	48,000	49,200	121,000	346,000	614,000
بنك البركة سورية	6,140	21,371	20,480	32,179	37,988	62,777	48,404

جدول7 إجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2014 – 2020

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N
140468.935	85,601.67	614,000.00	6,140.00	21

جدول 8 الدراسة الوصفية لإجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية المدروسة

نظراً لعدم وجود بيانات معلنة لبنك الشام لعام 2013 تم اعداد الجدول و المقارنات للفترة بين 2014 – 2020

يتبين من الجدول أن أصغر قيمة للتمويلات (6,140.00) في بنك البركة عام 2014، وأكبر قيمة (614,000.00) في بنك سورية الدولي الاسلامي عام 2020، وبالنسبة للمتوسط الحسابي فكان (85,601.67)، والانحراف المعياري (140468.935)

الشكل التالي يبين حركة مؤشر إجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية المدروسة خلال الفترة بين 2014 – 2020

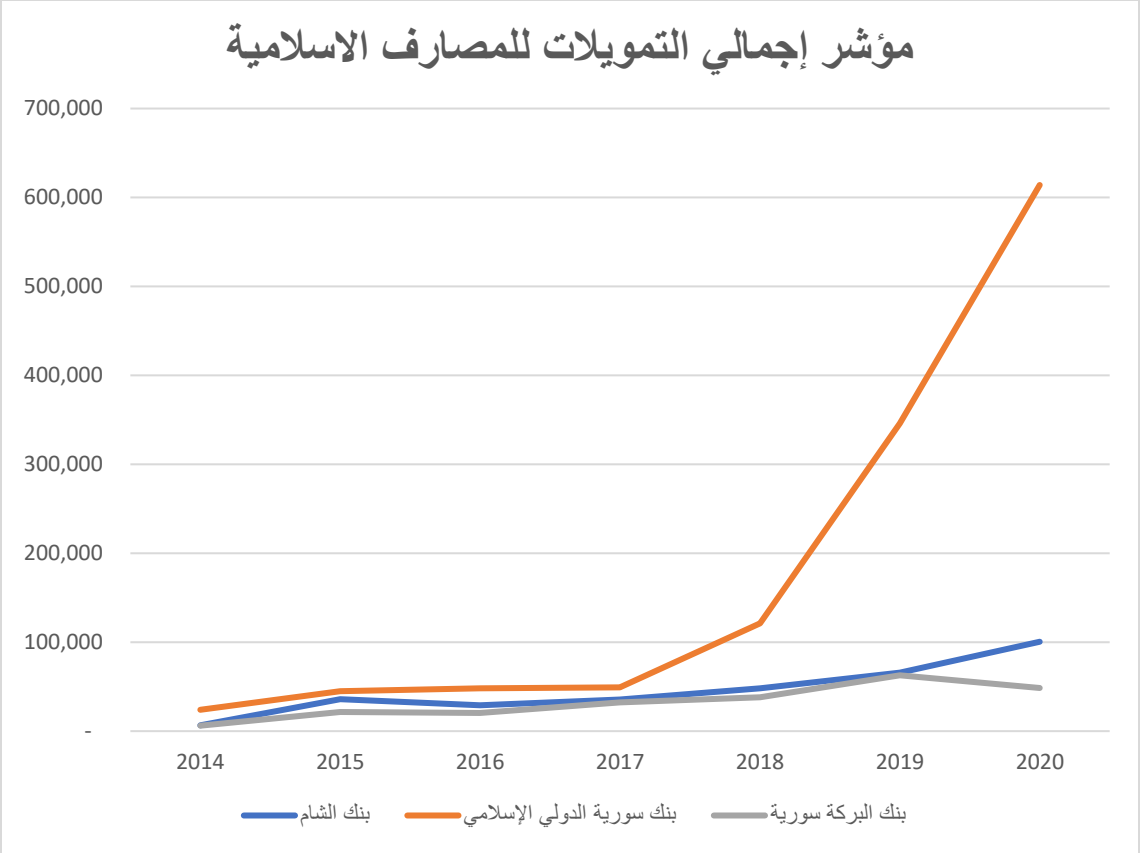

الشكل 8 مؤشر إجمالي التمويلات للمصارف الاسلامية

ثانياً: اختبار الفرضيات

لدراسة أثر الديون المتعثرة في ربحية المصارف الاسلامية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي

الفرضية الرئيسية الاولى:

يوجد تأثير معنوي للديون الداخلية المتعثرة في ربحية المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

ويتفرع منها فرضيتان هما :

الفرضية الأولى **:** يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الصفرية:لايوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.235[a]	.055	-.080	4.40302

a. Predictors: (Constant), الديون الداخلية المتعثرة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.903	1	7.903	.408	.543[a]
	Residual	135.706	7	19.387		
	Total	143.609	8			

a. Predictors: (Constant), الديون الداخلية المتعثرة
b. Dependent Variable: نسبة العائد على الأصول

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.768	1.587		3.634	.008
	الديون الداخلية المتعثرة	.000	.000	-.235	-.638	.543

a. Dependent Variable: نسبة العائد على الأصول

من نتائج أختبار الانحدار نجد أن معامل الارتباط بين (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات ونسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة هو(0.235) و يدل على ارتباط ضعيف و نجد أيضاً أن قيمة التباين F= 0.408 و مستوى المعنوية بلغ (0.543) و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لا يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة و نرفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي /اجمالي التمويلات في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
19.90210	-.063	.070	.265[a]	1

a. Predictors: (Constant), الديون الداخلية المتعثرة

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.491[a]	.529	209.344	1	209.344	Regression	1
		396.094	7	2772.656	Residual	
			8	2982.000	Total	

a. Predictors: (Constant), الديون الداخلية المتعثرة
b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients Beta	Unstandardized Coefficients Std. Error	Unstandardized Coefficients B	Model	
.001	6.056		7.175	43.455	(Constant)	1
.491	-.727	-.265	.000	.000	الديون الداخلية المتعثرة	

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية

من نتائج أختبار الانحدار نجد أن معامل الارتباط بين الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات ونسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة هو (0.265) ويدل على ارتباط ضعيف ونجد أيضاً أن قيمة التباين F= 0.529 ومستوى المعنوية بلغ (0.491) و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لايوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة داخل المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثانية:

يوجد تأثير معنوي للديون الخارجية المتعثرة في ربحية المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

ويتفرع منها فرضيتان هما :

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز المالي/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
4.45203	-.104	.034	.184[a]	1

a. Predictors: (Constant), الديون الخارجية المتعثرة

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.635[a]	.245	4.866 19.821	1 7 8	4.866 138.744 143.609	Regression Residual Total	1

a. Predictors: (Constant), الديون الخارجية المتعثرة
b. Dependent Variable: نسبة العائد على الأصول

Coefficientsa

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	5.653	1.582		3.574	.009
الديون الخارجية المتعثرة	.000	.000	-.184	-.495	.635

a. Dependent Variable: نسبة العائد على الأصول

من نتائج أختبار الانحدار نجد أن معامل الارتباط بين الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات ونسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة هو(0.184) و يدل على ارتباط ضعيف و نجد أيضاً أن قيمة التباين F= 0.245 و مستوى المعنوية بلغ (0.635) و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة و نرفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الصفرية: لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية البديلة: يوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.049[a]	.002	-.140	20.61474

a. Predictors: (Constant), الديون الخارجية المتعثرة

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.900[a]	.017	7.226 424.968	1 7 8	7.226 2974.774 2982.000	Regression Residual Total	1

a. Predictors: (Constant), الديون الخارجية المتعثرة
b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية

Coefficients[a]

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.001 .900	5.707 -.130	 -.049	7.324 .000	41.798 .000	(Constant) الديون الخارجية المتعثرة	1

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية

من نتائج أختبار الانحدار نجد أن معامل الارتباط بين الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات ونسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسةهو(0.049) و يدل على ارتباط ضعيف جداً و نجد أيضاً أن قيمة التباين F= 0.017 و مستوى المعنوية بلغ (0.900) و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة خارج المركز/اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

يوجد تأثير معنوي للديون المتعثرة (داخل وخارج المركز)في ربحية المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

ويتفرع منها فرضيتان هما :

الفرضية الأولى : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الصفرية: لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية البديلة: يوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.261[a]	.068	-.065	4.37243

a. Predictors: (Constant), الديون المتعثرة

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	9.783	1	9.783	.512	.498[a]
	Residual	133.827	7	19.118		
	Total	143.609	8			

a. Predictors: (Constant), الديون المتعثرة

b. Dependent Variable: نسبة العائد على الأصول

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.866	1.607		3.650	.008
	الديون المتعثرة	.000	.000	-.261	-.715	.498

a. Dependent Variable: نسبة العائد على الأصول

من نتائج أختبار الانحدار نجد أن معامل الارتباط بين الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات ونسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة هو(0.261) و يدل على ارتباط ضعيف و نجد أيضاً أن قيمة التباين F= 0.512 و مستوى المعنوية بلغ (0.498) و هو أكبر من

0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة و نرفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية : يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية الخاصة المدروسة.

الفرضية الصفرية:لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسة.

الفرضية البديلة: يوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسة.

Model Summary

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
19.85520	-.058	.075	.273[a]	1

a. Predictors: (Constant), الديون المتعثرة

ANOVA[b]

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.477[a]	.564	222.397 394.229	1 7 8	222.397 2759.602 2982.000	Regression Residual Total	1

a. Predictors: (Constant), الديون المتعثرة

b. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية

Coefficients[a]

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients	Model

		Beta	Std. Error	B	
.001	5.999		7.298	43.777	(Constant) 1
.477	-.751	-.273	.000	.000	الديون المتعثرة

a. Dependent Variable: نسبة العائد على حقوق الملكية

من نتائج أختبار الانحدار نجد أن معامل الارتباط بين الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات ونسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسةهو(0.273) و يدل على ارتباط ضعيف و نجد أيضاً أن قيمة التباين F= 0.564 و مستوى المعنوية بلغ (0.477) و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تقول لايوجد يوجد تأثير معنوي لنسبة (الديون المتعثرة /اجمالي التمويلات) في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسة.

النتائج :

- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الديون داخل المركز المتعثرة من إجمالي التسهيلات إلى نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية المدروسة.
- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الديون داخل المركز المتعثرة من إجمالي التسهيلات إلى نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسة.
- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الديون خارج المركز المتعثرة من إجمالي التسهيلات إلى نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية المدروسة.
- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الديون خارج المركز المتعثرة من إجمالي التسهيلات إلى نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسة.
- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الديون (داخل وخارج) المركز المتعثرة من إجمالي التسهيلات إلى نسبة العائد على الأصول في المصارف الاسلامية المدروسة.
- لا يوجد تأثير معنوي لنسبة الديون (داخل وخارج) المتعثرة من إجمالي التسهيلات إلى نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف الاسلامية المدروسة.

التوصيات :

- وضع مجموعة من المعايير والقواعد التي تنظم العملية الائتمانية حيث تشمل الدراسة والمنح والمتابعة، وبالتالي إلى تحديد أنواع الائتمان والأنشطة التي يمكن تمويلها من قبل البنوك وتحديد المجالات والسقوف ، يساعد إدارات البنوك في التخطيط لأهدافها واتخاذ القرار الائتماني السليم ومن ثم تقليل المخاطر.
- تقديم الديون بالاعتماد على الضمانات والقدرة الائتمانية.
- تقييم الالتزام من قبل العملاء بأعمالهم من أجل ضمان انتظام حصولهم على دخلهم.
- تقييم إمكانية الانتقال إلى ضامن آخرمن أجل تسوية وتحويل المخاطر للعميل المتعثر .
- تبادل المعلومات بين البنوك على مستوى البلدان فيما يخص الديون المتعثرة و الكشف عن هذه الديون.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد منحها الديون ويجب القيام بكافة الدراسات المالية اللازمة لمنح العميل التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية أسبابها و العوامل المؤثرة فيها

المراجع:

1- العربيد (2007) بعنوان: دراسة تحليلية للديون المتعثرة في المصرف الصناعي السوري

2- المومني،2000 التسهيلات المصرفية المتعثرة في المصارف الأردنية أسبابها والعوامل المؤثرة فيها

3- أ, ماهر الخزاعي, د. محمد الحسين- إدارة السيولة والربحية، بحث ماجستير إدارة اعمال

4- موقع ويكيديا- ائتمان مصرفي https://ar.wikipedia.org/wiki

5- كتاب إدارة المخاطر والائتمان (برنامج إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

6- انجرو، إيمان. (2007) التحميل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري أنموذج اً ، رسالة ماجستير، كمية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة تشرين سوريا

7-بن عمرو، خالد وبراق، محمد (2013): الديون البنكية المتعثرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

8- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن 2012

9- الشمري، صادق راشد(2009) الديون المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية

10- فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من الديون المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية, رسالة ماجستير غير منشورة تخصص مالية مؤسسة , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح و رقلة 2010

11- عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية) ,الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 2009

12- الافصاحات المالية- صفحة بنك البركة سورية

13- الافصاحات المالية- صفحة بنك الشام

14- الافصاحات المالي صفحة بنك سورية الدولي الاسلامي

15- الخضيري محسن احمد, الديون المتعثرة الظاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع ط1 مصر 1997

16- مهند حنا نقولا عيسى - إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، ط1الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2010

17- أسعد حميد علي، إدارة المصارف الاسلامية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن

18- سوزان سمير ذيب وآخرون الفصل الاول: الائتمان المصرفي

19- الحمزاوي محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي منشاة المعارف الإسكندرية مصر 2000

20- عادل هبال، إشكالية الديون المصرفية المتعثرة 3 مفيد الضاهر وآخرون، مقالة بعنوان "العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف (الفلسطينية) "

21- وائل إبراهيم علي سليمان، الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال في مصر 2004

22- جكون عدلان، إشكالية الديون المتعثرة في الجزائر

23- أسامة يوسفي، تسير خطر الديون البنكية المتعثرة مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية 2014

24- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشاة المعارف، مصر، 2000

25-حسين رجيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008

26- شهرزاد نجعوم، إدارة مخاطر الديون المتعثرة في البنوك التجارية- مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية.

27- منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي أكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، المجلد 36، العدد 2014، ص 334-335-336-337.

28- مخلد حمزة، محمد عبد الواحد، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، جامعة بغداد، العدد 39، 2016، ص 310.

29- سوق دمشق للأوراق المالية http://dse.gov.sy/

30- مقالة مصرف سورية المركزي - تطبيق المعيار 9 والمعيار الإسلامي 30 في مواجهة تداعيات الحرب ونتائجها- 25-10-2020

الملاحق:

الملحق 1.1- البيانات المالية داخل وخارج المركز المالي الموحد- الديون المتعثرة- بنك الشام من عام 2102 الى عام 2020

الملحق 1.2- البيانات المالية داخل وخارج المركز المالي الموحد- الديون المتعثرة- بنك سوريا الدولي الاسلامي من عام 2102 الى عام 2020

الملحق 1.3- البيانات المالية داخل وخارج المركز المالي الموحد- الديون المتعثرة- بنك البركة سوريا من عام 2102 الى عام 2020

الملحق 2 تعميم مصرف سورية المركزي الرقم ص/16/1928 بتاريخ 03/14/ 2018 المتضمن على التوالي اعتماد النماذج الموحدة للبيانات المالية السنوية والسياسات المحاسبية والإيضاحات والافصاحات للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة؛ والى معيار التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية "والمعيار رقم (30) "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية"

الملحق 3 معيار المحاسبة رقم (11) المخصصات والاحتياطيات